مجلة الشرطة

تصدرها المديرية العامة للأمن الوطني

شتنبر 2020 - العدد 37

قوات حفظ النظام..
رهان الأمن وصون الحريات

خاص تدبير عمليات حفظ النظام في الديربي البيضاوي

قوات حفظ النظام... شذرات من التاريخ

© 2020 DGSN

حفظ النظام..
ثالوث الأمن والقانون والحريات

قد يعتقد البعض، بشكل مشوب بعدم الدقة، بأن المجموعات المتنقلة لحفظ النظام العام هي وحدات نظامية منذورة للتدخل فقط لفض التجمهرات والتجمعات العرضية غير المؤطرة قانونا، والتي تشكل تهديدا أو مساسا بالأمن العمومي، أو أنها مجموعات للتدخل والدعم، تسعى لإعادة تثبيت النظام العام بعد تقويض مرتكزاته نتيجة أعمال الشغب.

ودرءً لهذا اللبس أو سوء الفهم الذي يحصر مهام قوات حفظ النظام في «التدخلات الأمنية لفض أعمال الشغب»، في تحجيم واضح لمهامها، وتقصير كبير في حق أدوارها الخدماتية والأمنية، حرصت مجلة الشرطة على إفراد عددها الحالي للمجموعات المتنقلة لحفظ النظام، باعتبارها احتياطا أمنيا مهما يضم ما يناهز عشرة آلاف موظف شرطة، ويسدي خدمات مندمجة وعرضانية تمتد لتشمل جميع المجالات الأمنية والتخصصات الشرطية.

فقوات حفظ النظام التابعة للأمن الوطني، تحت مسمى المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام GMMO، هي وحدات لا متمركزة في مجموعة من المدن المغربية، تعمل بشكل جماعي في الثكنات المخصصة لها، وتتنوع مهامها وأدوارها بحسب تنوع الطلب الأمني عليها. فقد تدعم هذه المجموعات عناصر الهيئة الحضرية في إطار دوريات شرطة القرب بالشارع العام، كما قد توفر الدعم البشري الكافي لشرطة السير والجولان لتنظيم انسيابية السير خلال الأعمال الشرفية أو في المدارات والمسالك المكتظة في بعض المناسبات الدينية أو الوطنية أو في فترات العطل.

ومن جملة المهام التي تضطلع بها المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام، والتي يتداخل فيها الأمن والخدمات الإنسانية من جهة، والأمن وحفظ النظام والحريات من جهة ثانية، أنها تعتبر الفرق الأمنية الأولى التي يتم انتدابها للتدخل في الأمكنة التي تعرف حوادث كبرى أو كوارث طبيعية، بسبب سهولة تجميع حصيصها الذي يعمل داخل الثكنات، وبسبب توفرها على معدات متطورة للتدخل والخفر، مما يجعلها أولى التشكيلات الأمنية التي تباشر إجراءات تأمين محيط هذه الحوادث، علاوة على تمكين الضحايا من الإسعافات الأولية والإغاثة الضرورية نتيجة تدريب عناصر هذه المجموعات في مجال الإسعافات الأولية

أيضا، تنهض عناصر قوات حفظ النظام بمهام ومسؤوليات متعددة، من قبيل تأمين المسارات الطرقية خلال الأعمال الشرفية وزيارات الوفود الأجنبية الرسمية للمغرب، والمشاركة في تأمين نقط المراقبة الأمنية والسدود القضائية إلى جانب باقي الفصائل والفرق الشرطية الأخرى، كما أنها تشرف كذلك على الحراسة القارة والثابتة في العديد من المنشآت الحكومية الحيوية والحساسة، فضلا عن تأمين المراكز والمنافذ الحدودية للمملكة مثل المطارات والموانئ والمعابر البرية.

ومن جملة المهام التي تضطلع بها المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام، والتي يتداخل فيها الأمن والخدمات الإنسانية من جهة، والأمن وحفظ النظام والحريات من جهة ثانية، أنها تعتبر الفرق الأمنية الأولى التي يتم انتدابها للتدخل في الأمكنة التي تعرف حوادث كبرى أو كوارث طبيعية، بسبب سهولة تجميع حصيصها الذي يعمل داخل الثكنات، وبسبب توفرها على معدات متطورة للتدخل والخفر، مما يجعلها أولى التشكيلات الأمنية التي تباشر إجراءات تأمين محيط هذه الحوادث، علاوة على تمكين الضحايا من الإسعافات الأولية والإغاثة الضرورية نتيجة تدريب عناصر هذه المجموعات في مجال الإسعافات الأولية.

أما بخصوص مهام التدخل لفض أعمال الشغب والتجمهرات المخلة بالأمن

العمومي، حيث تثار دائما جدلية وإلزامية التوفيق بين هاجس حفظ الأمن والنظام العامين والتدبير الرشيد لحريات التجمع والتعبير وغيرها من الحقوق الأساسية للإنسان، فينبغي التأكيد على أنها تشكل جزءاً فقط من منظومة الخدمات المتكاملة التي تسديها هذه المجموعات لضمان أمن وسلامة المواطنين. ولأنها مهمة ليست بالسهولة المتصورة، على اعتبار أنها تتقاطع مع موجبات حفظ الأمن، وإملاءات القانون، وقدسية الحريات، فقد حرصت المديرية العامة للأمن الوطني على تسييج تدخلات هذه المجموعات بسياج من الضمانات والشكليات والإجراءات التي تنهض كحائل ضد الشطط والتعسف من جهة، وكآلية لضمان الفعالية والحزم والتطبيق السليم للقانون من جهة ثانية.

ومن تجليات هذه الضمانات المؤطرة لعمل المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام، نجد أولا الاستثمار في حصص التكوين المستمر لعناصر هذه المجموعات سواء في المجال النظري، الذي يراهن على ترسيخ البعد الحقوقي في التدخلات الأمنية، أو في الجانب التطبيقي الذي يروم تعزيز ثقافة «تمارين المحاكاة القبلية» التي تستشرف كل المخاطر المفترضة والانزلاقات المحتملة. وهنا، لا بد من التذكير بأن المديرية العامة للأمن الوطني أنشأت في سنة 2017 مصلحة مركزية خاصة بالتكوين المستمر لفائدة المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام، والتي نظمت ما يناهز 50 ألف حصة تكوين مستمر خلال السنة المنصرمة.

> **ومن تجليات هذه الضمانات المؤطرة لعمل المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام، نجد أولا الاستثمار في حصص التكوين المستمر لعناصر هذه المجموعات سواء في المجال النظري، الذي يراهن على ترسيخ البعد الحقوقي في التدخلات الأمنية، أو في الجانب التطبيقي الذي يروم تعزيز ثقافة «تمارين المحاكاة القبلية» التي تستشرف كل المخاطر المفترضة والانزلاقات المحتملة**

أيضا، ما فتئت المديرية العامة للأمن الوطني تنظم وتؤطر تدخلات هذه المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام العام من خلال مناشير ودوريات ومذكرات مصلحية، تحدد فيها الممارسات الفضلى القمينة بالتدبير الرشيد لتدخلات فض أعمال الشغب، إذ تم التذكير بوجوب احترام وتوخي تحقيق مبدأ التناسب في كل الأعمال النظامية، وتوثيق هذه التدخلات بمقاطع مصورة تعزيزا للشفافية ودرءً للشكايات والمزاعم الكيدية، كما تم التشديد في أكثر من مذكرة على ضرورة التحلي بضبط النفس وعدم الانسياق وراء الاستفزازات، بالإضافة إلى تفادي الركون للاستعمال المشروع للقوة قدر الإمكان، مع فسح المجال دائما للمتجمهرين للتفرق ومغادرة أماكن الاعتصام.

وتوطيدا لهذا النهج، عكفت المديرية العامة للأمن الوطني على تجهيز المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام بمعدات وآليات تستحضر الوقاية والحماية أكثر من مراهنتها على التدخل والاقتحام، إيمانا منها بأن وظيفة هذه المجموعات هي حمائية للنظام العام ووقائية من أعمال الشغب بالدرجة الأولى. ولهذا الغرض، وضعت مصالح الأمن الوطني رهن إشارة هذه المجموعات سترات كاملة للحماية والوقاية من الإصابات الجسدية، وشاحنات لضخ المياه قادرة على تفريق أعمال الشغب دونما حاجة للاحتكاك المباشر مع مرتكبي تلك الأعمال، وهو ما يحقق مناط وجود تلك المجموعات: أي تفادي ومنع أعمال الشغب بدون الركون للاستخدام المشروع للقوة.

في هذا العدد

06 أنشطة ملكية

جلالة الملك يوجه خطابا إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد

08 ملف

قوات حفظ النظام.. الحماية والإغاثة

قبل التدخل /08

- قراءة في التسمية.. وجرد للمعدات
- الحياة المهنية.. أكثر من المسار المهني
- أمنيات في الطليعة.. أو حفظ النظام بنون النسوة

حفظ النظام.. مذكرات مديرية بحمولة حقوقية /16

- مذكرات النشأة والتأسيس
- مذكرات التأطير والتوجيه
- مذكرات الحكامة

مكافحة الإرهاب.. أي دور لقوات حفظ النظام /20

دور الفرس في عمليات حفظ النظام /24

30 خـاص

تدبير عمليات حفظ النظام في الديربي البيضاوي

حوار خاص مع والي أمن الدار البيضاء /30

40 حـدث

حفظ النظام.. وظيفة الكبار وأحلام الصغار /40

رئيس التحرير
بوبكر سبيك

المسؤولة الإدارية
آمال برقية

ساهم في العدد
توفيق سيتري
رضا اشبوح

المسؤول الفني
حميد الشافعي

اللوحات الفنية
إسماعيل أولحاج علا

الصور
سعد الشرادي DGSN
نجوى الزاير DGSN
MAP

سحب من هذا العدد
2000 **نسخة**

طباعة :
مطبعة وراقة الفضيلة

الإيداع القانوني
2005/0020

رد مد : 8330 - 1114

مجلة الشرطة
3، زنقة شراردة-الحي الإداري.
التقدم. الرباط. BP437
الهاتف : 0537.63.67.07
الفاكس : 0537.65.15.03
البريد الإلكتروني:
revuedepolice@dgsn.gov.ma

© 2020 MAP

جلالة الملك يوجه خطابا إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، يوم الأربعاء 29 يوليو 2020، خطابا ساميا إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد الذي يصادف الذكرى الحادية والعشرين لتربع جلالته على عرش أسلافه المنعمين.

وفي ما يلي نص الخطاب الملكي السامي:

«**الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.**

شعبي العزيز،

إن من بشائر الخير والتفاؤل، أن يتزامن تخليد عيد العرش هذه السنة، مع عيد الأضحى المبارك، بما يرمز إليه من قيم التضحية والوفاء، والثبات على الحق.

ويطيب لي أن أبارك لجميع المغاربة، هذه المناسبات المجيدة، وأجدد لهم محبتي وتقديري، التي تزيد يوما بعد يوم.

فهذه الروابط والمشاعر المتبادلة، التي تجمعنا على الدوام، تجعلنا كالجسد الواحد، والبنيان المرصوص، في السراء والضراء.

ومن هنا، فالعناية التي أعطيها لصحة المواطن المغربي، وسلامة عائلته، هي نفسها التي أخص بها أبنائي وأسرتي الصغيرة؛ لاسيما في هذا السياق الصعب، الذي يمر به المغرب والعالم، بسبب انتشار وباء كوفيد 19.

وإذا كان من الطبيعي أن يشعر الإنسان، في هذه الحالات، بنوع من القلق أو الخوف؛ فإن ما أعطانا الثقة والأمل، هي التدابير والقرارات الحاسمة التي اتخذناها، منذ ظهور الحالات الأولى، لهذا الوباء بالمغرب.

وهي قرارات صعبة وقاسية أحيانا، لم نتخذها عن طيب خاطر؛ وإنما دفعتنا لها ضرورة حماية المواطنين، ومصلحة الوطن.

وأود هنا، أن أتوجه بعبارات الشكر والتقدير، لمختلف السلطات العمومية، على قيامها بواجبها، على الوجه المطلوب، للحد من انتشار هذا الوباء .

وأخص بالذكر العاملين بالقطاع الصحي، من أطر طبية وشبه طبية، مدنية وعسكرية، وكذا أفراد القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، ورجال وأعوان السلطات المحلية، وكل مكونات الأمن الوطني والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، وكذا العاملين في مجال إنتاج وتوزيع المواد الغذائية، وكل الذين كانوا في الصفوف الأولى لمواجهة هذا الوباء.

وإن ما يجعلني أعتز وأفتخر، هو مستوى الوعي والانضباط، والتجاوب الإيجابي، الذي أبان عنه المغاربة، ومختلف القوى الوطنية، خلال هذه الفترة، وقاموا بدورهم، بكل جد ومسؤولية.

كما أشيد بروح التضامن والمسؤولية، التي تعامل بها المواطنون والمواطنات، سواء على المستوى الفردي، أو ضمن المبادرات المشكورة لفعاليات المجتمع المدني، خلال فترة الحجر الصحي.

فقد عشنا مشاهد لاتنسى من التعاون والعمل التطوعي، بين الجيران، ومع الأشخاص المسنين، والأسر المحتاجة، من خلال توزيع المساعدات، وتقديم الدعم والإرشادات.

كما سجلنا، بكل اعتزاز، لحظات مؤثرة، تجسد روح الوطنية العالية، خاصة خلال عزف النشيد الوطني من نوافذ المنازل، وتبادل التحيات بين رجال الأمن و المواطنين.

شعبي العزيز،

إننا ندرك حجم الآثار السلبية، التي

خلفتها هذه الأزمة، ليس على المستوى الصحي فقط، وإنما أيضا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

فقد شملت انعكاساتها مختلف القطاعات الإنتاجية، وتأثرت كثيرا مداخيل الأسر، وميزانية الدولة أيضا.

لذا، أحدثنا صندوقا خاصا لمواجهة التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لهذا الوباء. وما أثلج صدرنا أن هذه المبادرة، لقيت حماسا تلقائيا، وتضامنا متواصلا.

وهو ما مكن من تعبئة 33 مليارا و700 مليون درهم. وقد بلغ مجموع النفقات إلى حدود الآن 24 مليارا و650 مليون درهم، تم صرفها لتمويل تدابير الدعم الاجتماعي، وشراء المعدات الطبية الضرورية.

كما سيتم رصد خمسة ملايير لصندوق الضمان المركزي، في إطار إنعاش الاقتصاد.

وقد وجهنا الحكومة لدعم صمود القطاعات المتضررة، والحفاظ على مناصب الشغل، وعلى القدرة الشرائية للأسر، التي فقدت مصدر رزقها.

ومع ذلك، أقول بكل صدق: إن عواقب هذه الأزمة الصحية ستكون قاسية، رغم الجهود التي نقوم بها للتخفيف من حدتها.

لذا، أدعو لمواصلة التعبئة واليقظة والتضامن، والالتزام بالتدابير الصحية، ووضع مخطط لنكون مجندين ومستعدين لمواجهة أي موجة ثانية من هذا الوباء، لا قدر الله، خاصة أمام التراخي الذي لاحظناه.

شعبي العزيز،

إن عملنا لا يقتصر على مواجهة هذا الوباء فقط، وإنما يهدف أيضا إلى معالجة انعكاساته الاجتماعية والاقتصادية، ضمن منظور مستقبلي شامل، يستخلص الدروس من هذه المرحلة والاستفادة منها.

وإذا كانت هذه الأزمة قد أكدت صلابة الروابط الاجتماعية وروح التضامن بين المغاربة، فإنها كشفت أيضا عن مجموعة من النواقص، خاصة في المجال الاجتماعي. ومن بينها حجم القطاع غير المهيكل، وضعف شبكات الحماية الاجتماعية، خاصة بالنسبة للفئات الأكثر هشاشة، وارتباط عدد من القطاعات بالتقلبات الخارجية.

لذا، ينبغي أن نجعل من هذه المرحلة فرصة لإعادة ترتيب الأولويات، وبناء مقومات اقتصاد قوي وتنافسي، ونموذج اجتماعي أكثر إدماجا.

وفي هذا الإطار، نوجه الحكومة ومختلف الفاعلين للتركيز على التحديات والأسبقيات التي تفرضها المرحلة.

وفي مقدمتها: إطلاق خطة طموحة للإنعاش الاقتصادي تمكن القطاعات الإنتاجية من استعادة عافيتها، والرفع من قدرتها على توفير مناصب الشغل، والحفاظ على مصادر الدخل.

وهو ما يقتضي تعبئة جميع الإمكانات المتوفرة من تمويلات وتحفيزات، وتدابير تضامنية لمواكبة المقاولات، خاصة الصغرى والمتوسطة، التي تشكل عمادا للنسيج الاقتصادي الوطني.

وفي هذا الإطار، سيتم ضخ حوالي 120 مليار درهم في الاقتصاد الوطني، أي ما يعادل 11 في المائة من الناتج الداخلي الخام. وهي نسبة تجعل المغرب من بين الدول الأكثر إقداما في سياسة إنعاش الاقتصاد بعد هذه الأزمة.

وقد ارتأينا إحداث صندوق للاستثمار الاستراتيجي مهمته دعم الأنشطة الإنتاجية، ومواكبة وتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى بين القطاعين العام والخاص، في مختلف المجالات. ويجب أن يرتكز هذا الصندوق، بالإضافة إلى مساهمة الدولة، على تنسيق وعقلنة الصناديق التمويلية.

ولضمان شروط نجاح هذه الخطة، ندعو الحكومة والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين للانخراط فيها، بكل فعالية ومسؤولية، في إطار تعاقد وطني بناء، يكون في مستوى تحديات المرحلة وانتظارات المغاربة.

كما يجب الإسراع بإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام، ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها، والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

ولهذه الغاية، ندعو لإحداث وكالة وطنية مهمتها التدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، ومواكبة أداء المؤسسات العمومية.

شعبي العزيز،

إن الهدف من كل المشاريع والمبادرات والإصلاحات التي نقوم بها، هو النهوض بالتنمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية.

ويأتي في مقدمة ذلك، توفير الحماية الاجتماعية لكل المغاربة، التي ستبقى شغلنا الشاغل، حتى نتمكن من تعميمها على جميع الفئات الاجتماعية.

وقد سبق لي أن دعوت في خطاب العرش لسنة 2018، للتعجيل بإعادة النظر في منظومة الحماية الاجتماعية، التي يطبعها التشتت، والضعف في مستوى التغطية والنجاعة.

لذا، نعتبر أن الوقت قد حان، لإطلاق عملية حازمة، لتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة، خلال الخمس سنوات المقبلة.

وندعو للشروع في ذلك تدريجيا، ابتداء من يناير 2021، وفق برنامج عمل مضبوط، بدءا بتعميم التغطية الصحية الإجبارية، والتعويضات العائلية، قبل توسيعه، ليشمل التقاعد والتعويض عن فقدان العمل.

ويتطلب هذا المشروع إصلاحا حقيقيا للأنظمة والبرامج الاجتماعية الموجودة حاليا، للرفع من تأثيرها المباشر على المستفيدين، خاصة عبر تفعيل السجل الاجتماعي الموحد.

وينبغي أن يشكل تعميم التغطية الاجتماعية، رافعة لإدماج القطاع غير المهيكل، في النسيج الاقتصادي الوطني.

لذا، ندعو الحكومة، بتشاور مع الشركاء الاجتماعيين لاستكمال بلورة منظور عملي شامل، يتضمن البرنامج الزمني، والإطار القانوني، وخيارات التمويل، بما يحقق التعميم الفعلي للتغطية الاجتماعية.

ولبلوغ هذا الهدف، يجب اعتماد حكامة جيدة، تقوم على الحوار الاجتماعي البناء، ومبادئ النزاهة والشفافية، والحق والإنصاف، وعلى محاربة أي انحراف أو استغلال سياسوي لهذا المشروع الاجتماعي النبيل.

شعبي العزيز،

إن المرحلة المقبلة تتطلب تضافر جهود كل المغاربة لرفع تحدياتها.

وهنا أتوجه لكل القوى الوطنية دون استثناء، وأخاطب فيها روح الغيرة الوطنية، والمسؤولية الفردية والجماعية، للانخراط القوي في الجهود الوطنية، لتجاوز هذه المرحلة، ومواجهة تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.

وعلينا أن نجعل من المكاسب المحققة في هذا الظرف القصير، منعطفا حاسما، لتعزيز نقط القوة التي أظهرها المغاربة، وتسريع الإصلاحات التي تقتضيها المرحلة، واستثمار الفرص التي تتيحها.

وبذلك، نربط الماضي بالحاضر، ونكون خير خلف لخير سلف، مستحضرين، بكل إجلال، الأرواح الطاهرة لرجال المغرب الكبار، وفي مقدمتهم جدنا ووالدنا المنعمان، جلالة الملك محمد الخامس، وجلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواهما، وكل شهداء الوطن الأبرار.

وهي مناسبة لنجدد مرة أخرى الإشادة، بقواتنا المسلحة الملكية، وقواتنا الأمنية، بكل مكوناتها، لتجندها الدائم بقيادتنا، للدفاع عن وحدة الوطن، وصيانة أمنه واستقراره.

قال تعالى: «**لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها، سيجعل الله بعد عسر يسرا**». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

قوات حفظ النظام.. الحماية والإغاثة قبل التدخل

تحفظ ذاكرة المغاربة بشكل جيد العبارة المختصرة (CMI)، كمرادف لعناصر القوات العمومية التي كانت تباشر التدخلات الأمنية لفض التجمهرات وتفريق أعمال الشغب خلال العقود الأربعة المنصرمة. لكن هذه العبارة التي تقابلها باللغة العربية «مجموعات التدخل السريع»، أصبحت اليوم جزءً من التاريخ بعدما حلت محلها قوات نظامية جديدة تحمل مسميات تتسق مع المدخلات الجديدة للأمن، وتتلاءم والفلسفة الحديثة للمؤسسة الأمنية، وذلك باعتبارها مرفقا عموميا بأبعاد خدماتية، وآلية مؤسساتية لتوطيد حق دستوري أصيل هو الحق في الأمن.

وخلال التحضير لاعتماد التنظيم الهيكلي الجديد لمصالح الأمن الوطني، أثير نقاش فكري ووظيفي جاد ومحتدم حول التسمية الممكنة لهذه القوات العمومية «المشكّلة» (corps constitués)، التي من شأنها استيعاب واحتواء خصائص هذه المجموعات، وطبيعتها، ومهامها، وتقاطعاتها مع المهام الأمنية من جهة والإملاءات الحقوقية من جهة ثانية. فكان التوافق، بعد نقاش عميق، على تسمية هذه الوحدات ب «المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام».

قراءة في التسمية.. وجرد للمعدات

يعتقد الكثيرون بأن مناط وجود قوات حفظ النظام هو التدخل لفض التجمهرات والخرجات العرضية وغير المؤطرة في الشارع العام، أو التدخل لتفريق الاعتصامات والاحتجاجات المطلبية التي قد تشكل مساسا بالأمن العمومي وخرقا لمرتكزات النظام العام. ويبقى هذا الاعتقاد مشوبا بعدم الدقة والخطأ في كثير من الأحيان، وتتحكم فيه ترسبات «ماضوية» لم تستطع مسايرة تطور المؤسسة الأمنية وفلسفة المرفق العام الأمني، كما أنه يرتهن أحيانا لأحكام جاهزة مسبقا لم تستوعب منطلقات عمل هذه الوحدات، ولا طريقة اشتغالها، ولا حتى علّة وجودها.

فالهدف من إحداث المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام، كما يدل على ذلك إسمها، يتحدد أساسا في صون الأمن والنظام العامين، وتأمين سلامة وممتلكات المواطنين، وتوفير الأجواء الآمنة ليتمتعوا بحقوقهم وحرياتهم. فالأصل إذن في عمل هذه الوحدات النظامية هو ضمان سلامة المواطنات والمواطنين في التظاهرات الرياضية وفي

وحدة مكافحة الشغب © 2020 DGSN

الملتقيات الفنية وفي التجمعات البشرية عموما، ولعل هذا ما يفسر مرابطة ومرابضة هذه القوات في أماكن الاحتفال، وفي مدرجات الملاعب، وفي فضاءات المهرجانات بساعات طويلة قبيل وإبان وغداة تنظيم هذه التظاهرات، بل إنهم يواصلون عملهم وأعينهم وجوارحهم منصبة على الجمهور والمدرجات، لتأمينه وتفادي كل ما يمس سلامته وأمنه، وليس على منصات الاحتفال بغرض الفرجة أو التمتع الشخصي.

أكثر من ذلك، فإن فلسفة عمل قوات حفظ النظام تطورت كثيرا مع تطور فلسفة الخدمة الأمنية عموما، ويتجلى ذلك بشكل جلي وواضح في طبيعة المعدات واللوازم الوظيفية الموضوعة رهن إشارة هذه القوات، والتي باتت تستحضر البعد الوقائي والحمائي أكثر من أي شيء آخر. فمثلا شاحنات ضخ المياه، هي وسيلة ناجعة لتفادي الاحتكاك المباشر مع المتجمهرين، إذ يمكنها التوفيق بين هاجس استتباب الأمن المتمثل في فض الاعتصامات من جهة، وبين تحقيق التفريق دونما مخاوف من تسجيل إصابات جسدية سواء في صفوف قوات حفظ النظام أو المتجمهرين من جهة ثانية.

© 2020 DGSN

معدات الحماية «Robocop»

> عقيدة عمل المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام تتأسس على الحماية والوقاية والدفاع

كما أن شاحنات ضخ المياه الموضوعة رهن إشارة قوات حفظ النظام تتحول في كثير من التدخلات الأمنية المرتبطة بالأزمات إلى آلية فعالة لإطفاء الحرائق ودعم عناصر الوقاية المدنية. فالهدف الأساسي لهذه الوحدات هو المشاركة في خدمة المواطنين وضمان أمنهم وسلامتهم، ويأتي التدخل الأمني في مرحلة لاحقة ضمن الصلاحيات والمهام الموكولة لهذه المجموعات النظامية.

وفي سياق متصل، فإن عُدّة العمل التي تتوفر عليها مجموعات حفظ النظام تسمى «وسائل الحماية والتدخل»، فهي تستحضر آليات الحماية والوقاية قبل التدخل الذي يأتي في مرحلة ثانية. ومن ضمن هذه الآليات، نجد دروع الوقاية وخوذات الرأس التي تم تصميمها لتفادي إصابة عناصر هذه القوات بإصابات جسدية قد تعوق عملهم النظامي، كما أنها لا تسبب، في المقابل، أي تهديد لسلامة الأشخاص الخاضعين للقانون. نفس الشيء بالنسبة لسترة الحماية المعروفة ب Kit de protection Robocop التي تراهن على تحصين عناصر هذه القوات النظامية من مخاطر الإصابات الجسدية، دون أن يشكل أي تهديد لسلامة المتجمهرين أو المحتجين.

وإمعانا في تزويد وتجهيز هذه المجموعات بآليات للحماية والوقاية قادرة على تمكينها من النهوض بأعبائها ومهامها في أحسن الظروف، فقد وضعت المديرية العامة للأمن الوطني رهن إشارة المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام العام في سنة 2017، زيا وظيفيا جديدا، بمعايير جمالية متميزة وشارات استدلالية تعرف بالموظف والهيئة التي ينتمي إليها، كما تم تجهيزها (أي المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام العام) بسيارات ومركبات للخفر والتدخل، من بينها مركبات مصفحة قادرة على استيعاب واحتواء أعمال الشغب وحماية العناصر التي يكونون على متنها.

وحتى بالنسبة للعصا المطاطية (Tonfa) الموضوعة رهن إشارة عناصر قوات حفظ النظام، فإن تسميتها في قائمة اللوازم الوظيفية وفي مناهج التكوين الأمني هي «عصا الدفاع»، وليس «عصا الهجوم أو الاعتداء أو الفض»، مما يعني أن عقيدة عمل المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام تتأسس على الحماية والوقاية والدفاع، وعند الاقتضاء التدخل لفرض تطبيق القانون وصون النظام العام. وقد يندهش البعض عندما يعلم بأن دروس الإسعافات الأولية التي تقدم لعناصر قوات حفظ النظام تقدم «عصا الدفاع» كآلية للإغاثة والإسعاف الأولي! فقد يركن عناصر الأمن لاستعمالها لتثبيت أطراف الضحايا المصابين بكسور في الزلازل وفي انهيار المنازل وفي الكوارث الطبيعية عموما، وذلك في انتظار حضور عناصر الإغاثة الطبية.

قائد الأمن الإقليمي محمد البوني، رئيس مصلحة اللوجيستيك بقسم وحدات حفظ النظام،

وقد أعزى قائد الأمن الإقليمي محمد البوني، رئيس مصلحة اللوجيستيك بقسم وحدات حفظ النظام، هذا التحول الجذري في فلسفة عمل المجموعات المتنقلة لحفظ النظام إلى « **مسايرة التوجهات والاختيارات الديمقراطية لبلادنا، حيث نجحت المديرية العامة للأمن الوطني في نهج سياسة أمنية تزاوج بين الاحترام التام لحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، وبين موجبات تطوير آليات العمل الأمني على أساس الحكامة والتخليق. وفي هذا الإطار، تم إحداث تغييرات جذرية في مفهوم تدخل المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام، بشكل يتجاوز فض أعمال الشغب ليشمل خدمات ومساعدات ذات طابع إنساني، سواء أثناء الكوارث الطبيعية في إطار ما يسمى بتدبير الأزمات، أو في نطاق الأعمال النظامية كتأمين التظاهرات الفنية والملتقيات الرياضية والزيارات الرسمية لشخصيات أجنبية لبلادنا.. أو حتى في إطار دعم وإسناد باقي المصالح الأمنية الأخرى مثلما وقع خلال الجهود الأمنية المعتمدة للتصدي لتفشي جائحة كوفيد-19**».

الحياة المهنية..
أكثر من المسار المهني

تتميز المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام العام بخاصية متفردة تجعلها تختلف عن باقي الوحدات والمصالح الأمنية الأخرى. فهي تضع رهن إشارة منتسبيها حياة مهنية متكاملة وليس مجرد مسار وظيفي عادي! فالشرطي الذي يلتحق بالعمل في هذه المجموعات النظامية يقضي حيزا كبيرا من عمله في الثكنات المعدة لهذا الغرض، يقوم بأعمال الحراسة والمراقبة، ويتابع حصص التكوين المستمر سواء النظرية منها في القاعات والمدرجات، أو التطبيقية التي تتجسد في تمارين محاكاة على التدخل في أوقات الأزمات والكوارث الطبيعية، أو التدخل للمحافظة على النظام العام في خضم أعمال الشغب.

اجتماع قوات حفظ النظام من أجل تأدية مراسيم تحية العلم

© 2020 DGSN

والحياة الجماعية لعناصر المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام العام تفرض التقيد الصارم بإملاءات آمرة للطاعة والانضباط واحترام التراتبية الرئاسية والإدارية، كما تفرض أيضا الجاهزية القصوى للتدخل، سواء بالنسبة للحصيص العامل أو بالنسبة للمعدات والمركبات الموضوعة رهن إشارته. والحياة المهنية لعناصر المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام العام لا يمكن حصرها فيما يتم تلقينه داخل الثكنة فقط، فحسب رئيس مصلحة التسيير الإداري والمالي بقسم وحدات حفظ النظام «هناك جانب مهم من التكوين والتوجيه والتأطير يتم خارج الثكنات، فمثلا أثناء التنقل للقيام بمهمات عملياتية في الميدان، تبرز ضرورات العمل الجماعي المتجلي في المشاركة في تنصيب خيام الإقامة، ونقل المعدات واللوازم الوظيفية، وتوزيع الأدوار والمهام وتفويضها أحيانا حسب الكفاءة والاستحقاق. ففي مثل هذه الظروف، تنتقل الحياة الجماعية من الثكنة إلى حيز جغرافي آخر هو مخيم الإيواء (Bivouac)، الذي نلتزم فيه بإتباع نفس الضوابط والتعليمات المؤطرة لعملنا، سواء عند إعلاء تحية العلم على إيقاع الموسيقى العسكرية، أو متابعة حصص التكوين المستمر، أو القيام بتمارين المحاكاة للمخاطر الواقعية المرتقبة، علاوة على التقيد بقواعد الطاعة والانضباط مثلما هو مقرر في العقيدة الأمنية».

قائد أمن ممتاز حميد مطاع
رئيس مصلحة التسيير الإداري والمالي بقسم وحدات النظام العام

وحول هذا الموضوع، يؤكد قائد أمن ممتاز حميد مطاع، رئيس مصلحة التسيير الإداري والمالي بقسم وحدات النظام العام بأن **«ما يميز عمل مجموعات المحافظة على النظام عن بقية المصالح الأمنية الأخرى هو أنه مؤطر بقواعد موحدة من الحياة المهنية والخاصة، عمادها الانضباط العام الذي يرسم للعنصر خارطة الطريق للاقتداء والسير على منهجه. إنها بكل بساطة مدرسة التأطير والتربية على التحلي بالأخلاق النبيلة والاعتماد على الذات، حيث الثكنات تصنع رجال اليوم وقادة الغد في مجال المحافظة على النظام».**

وأردف قائد الأمن الممتاز حميد مطاع تصريحه لمجلة الشرطة **« تتطلب الحياة المهنية داخل المجموعات النظامية توافر عناصر للعمل الجماعي، من بينها وجوب إنشاء بنية عمل يسود فيها التقدير والاحترام المتبادل والانضباط القائم على الإقناع والرغبة في العمل؛ والإحساس بشرف الانتماء للمجموعة، حيث يشعر العنصر بالتقدير الذاتي والجماعي؛ ثم العمل بروح الفريق، إذ أن الهدف الأسمى للقائد الجيد هو تنمية هذه الروح الجماعية لدى مرؤوسيه حتى يكونوا مؤثرين في المجموعة».**

أمنيات في الطليعة..
أو حفظ النظام بنون النسوة

تحترم المجموعات المتنقلة لحفظ النظام مقاربة النوع الاجتماعي، فهي ليست حكرا على الموظفين الذكور فقط، كما قد يتوهم البعض مدفوعا إلى ذلك بطبيعة وخصوصية المهام الظاهرة المسندة لعناصرها. وفي هذا الصدد، وتبديدا لسوء الفهم الذي قد يعتري البعض، توضح قائد الأمن لبنى دايداي العاملة بمصلحة التكوين المستمر بقسم وحدات حفظ النظام **«أن الذود عن حمى الوطن لا يقتصر على الرجل فقط، وإنما للمرأة المغربية نصيب وافر ودور كبير في هذا المجال. وهذه المشاركة ليست وليدة اليوم بل تمتد لسنوات عديدة»**، واستطردت تصريحها قائلة **« في سياق دينامية التطور الذي يعيش على إيقاعها المغرب، عرف دور المرأة في المجال الشرطي دفعة جديدة وقفزة نوعية، لاسيما من خلال مشاركتها في مهام حفظ الأمن والنظام العامين، مساهمة بذلك في تكسير القيود المفترضة التي قد تلجم تقدمها لبناء مغرب التحديات. إذ لا يمكن تصور تحقيق الانخراط في الأوراش الإصلاحية الكبرى، من دون تحقيق الإدماج النوعي والكيفي المطلق في شتى الدروب والتخصصات الأمنية».**

واستشهدت قائد الأمن لبنى دايداي على طرحها بمقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة ثورة الملك والشعب لسنة 1999 الذي قال فيه جلالته الكريمة **«كيف يمكن الرقي بالمجتمع والنساء اللواتي**

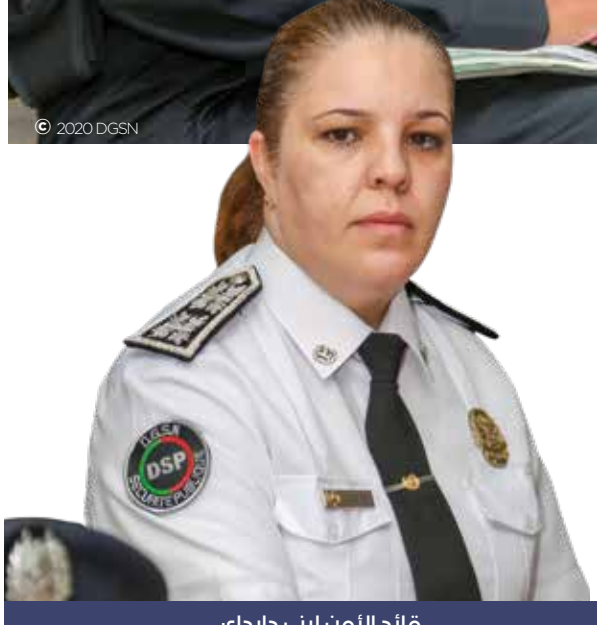

قائد الأمن لبنى دايداي
مصلحة التكوين المستمر بقسم وحدات حفظ النظام

يشكلن نصفه تهدر حقوقهن ويتعرضن للحيف والعنف والتهميش من غير مراعاة لما خوله لهن ديننا الشريف من تكريم وإنصاف»، كما استعرضت شذرات من الكلمة التوجيهية للسيد المدير العام للأمن الوطني عبد اللطيف حموشي بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في 8 مارس 2020 والتي جاء فيها «فالمرأة المغربية، بفضل عزيمتها الثابتة، وكفاءتها المتميزة، برهنت على حس مهني عال، وعن تضحية ونكران للذات، في كل المهام والمسؤوليات التي أنيطت بها، بما فيها تلك المحفوفة بالمخاطر والتحديات الأمنية. فالمرأة الشرطية اليوم هي صنو الرجل في وحدات الحماية المقربة وخفر الشخصيات، وفي تخصصات الشرطة العلمية والتقنية، وفي المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام، وفي كافة مصالح الأمن العمومي والشرطة القضائية والاستعلامات العامة».

وشددت المسؤولة الأمنية ضمن وحدات حفظ النظام على أن «المرأة الشرطية استطاعت، بكل فخر، أن تخترق كل المجالات التي كانت بالأمس «حكرا على الرجال»، بما فيها قوات حفظ النظام. وهي تحتل اليوم، بفضل شجاعتها وصدق أدائها وما ملكت من لياقة بدنية عالية وانضباط في أداء المهام وتفوقها في الدورات التدريبية، (تحتل) مكانة متميزة في صفوف المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام، شأنها في ذلك شأن زميلها الرجل، فأصبحت تشكل عددا لا يستهان به ضمن حصيص هذه المجموعات وفي رتب مختلفة، من حارس أمن حتى قائد أمن، ويحدوها الطموح المشروع في اعتلاء رتب أعلى ومناصب قيادية أسمى».

وفي المقابل، لم تستطع حارس الأمن مونية حيدود العاملة بقسم قوات حفظ النظام أن تخفي مشاعر الفخر والاعتزاز وهي تتحدث عن تجربتها المهنية خلال فترة الطوارئ الصحية، عندما كانت تشارك في تطبيق الإجراءات الأمنية لمنع تفشي جائحة كورونا المستجد. «لقد كنا نرتدي الزي النظامي والفخر يعترينا من الرأس إلى أخمص القدمين، لأننا كنا نذود عن الأمن الصحي للمواطنين في الشارع العام، بينما الجميع ملتزمين في مساكنهم بالحجر الصحي. لم نكن نستحضر مخاطر الوباء، رغم أنها كانت موجودة في كل مكان، لكن كنا نستلهم القوة والثبات من المهمة النبيلة التي كنا نسديها لوطننا ومواطنينا».

وتتذكر حارسة الأمن مونية حيدود، بمشاعر تصدح بالاعتزاز وترشح بالشموخ، كيف أنها التحقت في سنة 2014 بالقسم المركزي لوحدات حفظ النظام كمكلفة ببعض المهام الإدارية الاعتيادية والبسيطة، قبل أن تبصم على مسار مهني متميز، إذ تم تكليفها لاحقا بمهمة في قاعة للمواصلات، لتسند لها بعد ذلك مهام عملياتية في الميدان في مدينة الحسيمة وغيرها من المدن المغربية. «رغم أنني عاينت زميلة لي تتعرض لإصابات جسدية في واحدة من أعمال الشغب التي شهدتها مدينة الحسيمة في سنة 2017، إلا أن نبل الغاية التي نسعى لتحقيقها في مجموعات المحافظة على النظام، وهي صون الأمن وخدمة المواطنين، تجعلنا نتغلب على إصاباتنا الشخصية في سبيل خدمة قضايا الوطن الكبرى».

حارس الأمن مونية حيدود
قسم قوات حفظ النظام

حفظ النظام في المديريـ

التنظيم الهيكلي و التوزيع الجغرافي

على المستوى المركزي بمديرية الامن العمومي
قسم وحدات حفظ النظام

على المستوى اللامركز
-المجموعة المتنقلة للأمن
-المجموعات المتنقلة لحفظ النظام
- الوحدات المتنقلة لحفظ النظام

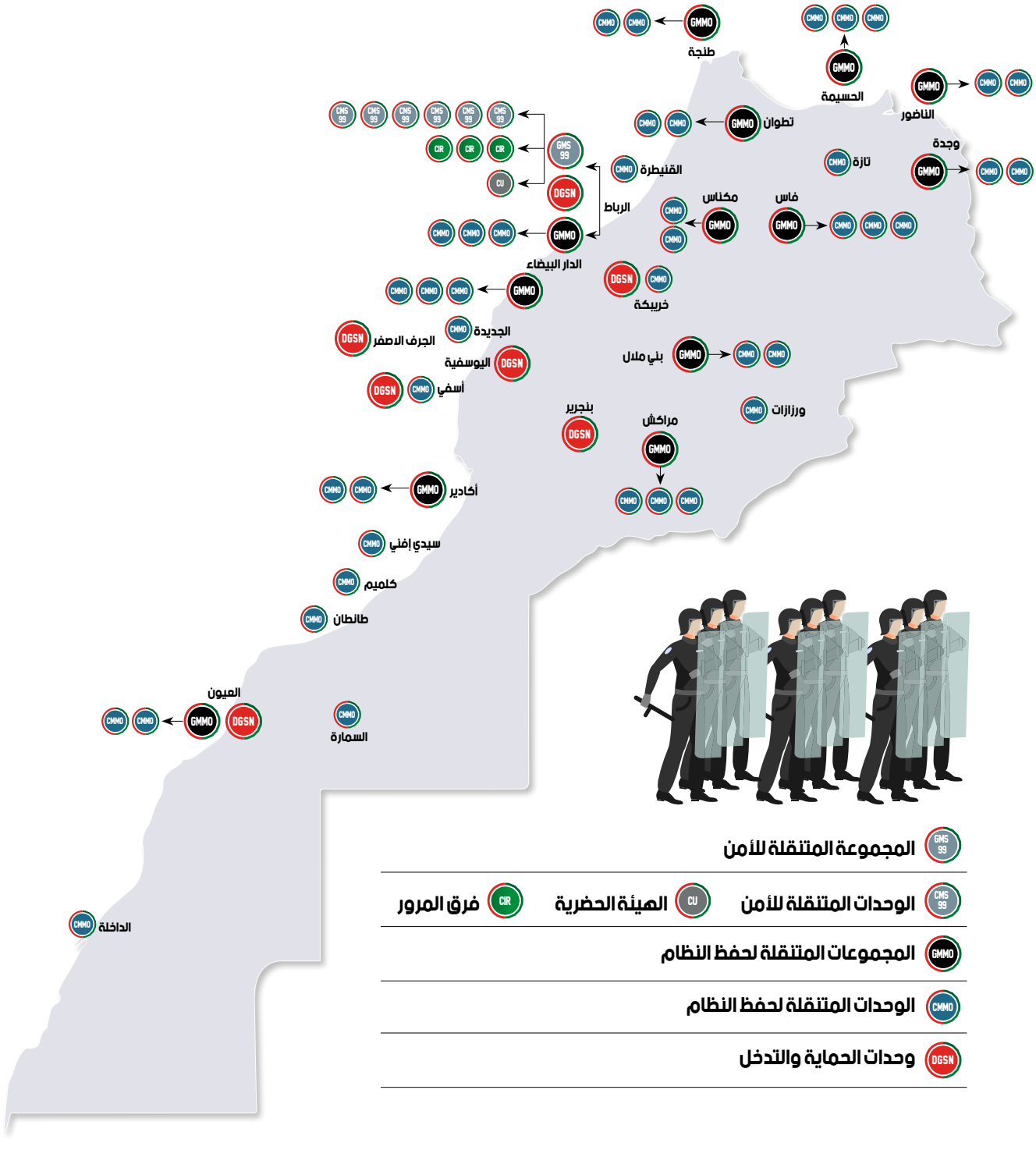

ـة العامة للأمن الوطني

المهام

-المحافظة على النظام او اعادته الى نصابه
-المشاركة في الأعمال النظامية والمهام الأمنية
-الدعم خلال الكوارث الطبيعية

الفلسفة

- الشرعية
- الحركية والجاهزية
- الملاءمة
- التناسبية
- التكوين المستمر

الوسائل اللوجستيكية

وسائل الدعم

- مخيم الإيواء
- مطبخ متنقل
- التجهيزات الضرورية

الوسائل التكنولوجية

- نظام المعلومات الجغرافية
- نظام كاميرات المراقبة
- وسائل الاتصال ووسائل التصوير

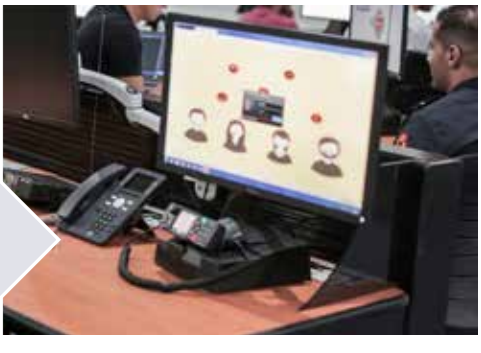

وسائل الحماية والتدخل

حامي الأيدي

الصدرية الواقية من الضربات

خوذة الحماية

قناع الغاز

قفازات التدخل

درع الحماية

حامي السيقان

شاحنة ضخ المياه

عصا الدفاع

حامي الأفخاذ

حفظ النظام.. مذكرات مديرية بحمولة حقوقية

تدرك المديرية العامة للأمن الوطني، بشكل جيد، بأن عمليات حفظ النظام هي مصب" تتقاطع فيه وعنده موجبات صون القانون وفرض النظام العام من جهة، وإملاءات التدبير الرشيد للحقوق والحريات الفردية والجماعية من جهة ثانية. وحرصا على الموازنة والتوفيق بين هذين الشرطين الضروريين لإرساء دولة الحق والقانون، وسعيا لتبديد وتذليل التنازع الوهمي المفتعل بينهما، حرصت مصالح الأمن الوطني على تسييج عمليات حفظ النظام بالعديد من الضمانات والشكليات التنظيمية والإجرائية والأمنية التي تنهض كحائل ضد كل مظاهر التجاوز المحتملة، والتي ترنو في المقابل لتحقيق هدف واحد: هو صون الأمن والنظام العام وكفالة الحقوق والحريات.

ومن هذا المنظور، أصدرت المديرية العامة للأمن الوطني، في السنوات الأخيرة، جيلا جديدا من المذكرات والمناشير الداخلية التي تؤكد فيها على أهمية التكوين الممنهج لعناصر قوات حفظ النظام سواء في تقنيات التدخل أو في مجال إنعاش ثقافة حقوق الإنسان، كما شددت فيها على ضرورة تحصين وتأطير الأعمال النظامية التي تباشرها هذه القوات العمومية، سواء لتفريق التجمهرات، أو لتأمين التجمعات الكبرى، أو لمواكبة الحشود... بشكل يتوافق وينسجم مع أحكام قانون الحريات العامة ومع المقتضيات الإدارية والتنظيمية ذات الصلة، وأن يتم توثيق جميع تدخلات تلك القوات لتفريق أو فض التجمهرات المخلة بالأمن العمومي في محاضر قانونية وفي تسجيلات سمعية بصرية.

مذكرات النشأة والتأسيس

لقد عكفت المديرية العامة للأمن الوطني في جميع المذكرات المصلحية المحدثة للمجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام GMMO، على تخصيص حيز كبير منها لإبراز الممارسات الفضلى التي يجب أن يتحلى بها عناصر هذه المجموعات خلال الاضطلاع بمهام المحافظة على النظام، سواء في إطار تدبير الحشود الكبرى في المباريات الرياضية والملتقيات الثقافية والتظاهرات الفنية، أو في إطار تدبير حقل الاحتجاج وتفريق التجمهرات المخلة بالأمن العمومي. فالمذكرة المديرية المؤرخة في 27 ماي 2007 المحدثة للمجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام، حددت نطاق عمل هذه المجموعات في عمليات تثبيت وصون النظام العام، والعمل النظامي بمختلف تجلياته ومظاهره، علاوة على توفير الدعم والإسناد اللازم لباقي التشكيلات الأمنية خلال الأزمات الأمنية والكوارث.

وفي الباب المتعلق بشروط تسخير واستخدام هذه المجموعات النظامية، شددت هذه المذكرة المرجعية على أهمية التكوين المستمر لعناصر هذه المجموعات بشكل يجعلها دائما في مرحلة الجاهزية القصوى للتدخل، فضلا عن تطوير مهارات عناصرها على النحو الذي يضمن مهنيتها العالية. كما تم التنصيص أيضا على ضرورة فرض واجبات الطاعة والانضباط خلال التدخلات الميدانية أو في إطار مواكبة الحشود، وذلك درءً لأية تجاوزات أو إخلالات محتملة.

وقد سارت على نفس النهج المذكرة المديرية الصادرة في 15 فبراير 2016، المحدثة

وقد سارت على نفس النهج المذكرة المديرية الصادرة في 15 فبراير 2016، المحدثة للمجموعة المتنقلة للأمن GMS، التي حددت نطاق تدخلها في الأعمال النظامية الكبرى والخاصة، وكذا في حالة التهديدات القصوى للنظام العام.

2007 - صورة توثق لإحاث المجموعات المتنقلة لحفظ النظام

© 2020 DGSN

للمجموعة المتنقلة للأمن GMS، التي حددت نطاق تدخلها في الأعمال النظامية الكبرى والخاصة، وكذا في حالة التهديدات القصوى للنظام العام. وقد تم التذكير مرة أخرى بأهمية التكوين المنهج لهذه المجموعة النظامية في مختلف المجالات النظرية والتطبيقية، وكذا وجوب تحصين تدخلاتها على النحو الذي يضمن اتساقها مع أحكام قانون الحريات العامة.

وتوطيدا للتكوين في مجال حقوق الإنسان، عممت المديرية العامة للأمن الوطني على جميع مصالحها، بما فيها مجموعات المحافظة على النظام، مصوغة للتدريب والتكوين في مجال «الأمن وحقوق الإنسان»، وذلك بموجب المذكرة المصلحية الصادرة في 2 نونبر 2016. ويتعلق الأمر هنا بمصوغة تكوينية تمت بلورتها في إطار الشراكة المبرمة بين المديرية العامة للأمن الوطني والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومركز النخيل للدراسات والتدريب والوساطة، وهي منظمة غير حكومية تعنى بإنعاش ثقافة حقوق الإنسان وتوفير التدريب اللازم لموظفي إنفاذ القانون. وقد جاء في ديباجة المذكرة المصلحية أعلاه «إن الهدف من الوثيقة المرجعية، هو ترصيد تجربة الشراكة بين المديرية العامة للأمن الوطني والفاعلين المؤسساتيين والمدنيين في مجال حقوق الإنسان، وتوثيق برنامج التكوين الذي جرى تنفيذه في الأقاليم الجنوبية للمملكة في موضوع (الأمن وحقوق الإنسان)، فضلا عن تعميم وإشاعة المعرفة الحقوقية في صفوف جميع موظفي الأمن الوطني. وقد تم الحرص على أن تشمل هذه الوثيقة، جميع الآليات والمفاهيم والصكوك

ذات الصلة بحقوق الإنسان، وتطبيقاتها في الممارسة الأمنية، فضلا عن الانفتاح على المساطر الخاصة للأمم المتحدة، وآليات إعداد التقارير الوطنية في مجال حقوق الإنسان».

مذكرات التأطير والتوجيه

شكلت المذكرة المديرية الصادرة في 17 مارس 2012 منعطفا حاسما في طريقة تأطير وتوجيه عمل مجموعات حفظ النظام، وذلك قبل أن يتم تدعيم وتوطيد هذا التحول بموجب مذكرات مديرية لاحقة. فقد تم التنصيص صراحة في هذه المذكرة المرجعية على أن تدخلات مجموعات حفظ النظام ينبغي أن يتم التحضير والتخطيط لها بشكل جيد، وأن يتم تنزيل ذلك في مخطط عمل مسبق يراعي طبيعة مكان التدخل، وكذا الخصوصيات المرتبطة بالحشود المستهدفة، مع ضرورة توزيع المهام والمسؤوليات بشكل محكم بين مختلف الوحدات المشاركة في العمل النظامي، بما فيها عناصر الدعم القادمة من مصالح أمنية أخرى. ومن الشروط الضرورية، التي لا مندوحة عنها قبل القيام بأي عمل نظامي، «ضرورة توفير معدات ومركبات للإغاثة، لاسيما سيارات الإسعاف والطاقم الطبي اللازم، وعربات الجر لإفساح الطريق أمام حركية السير والجولان وإزاحة المتاريس وغيرها»، فضلا على «وجوب احترام مبدأ التناسبية وعدم الركون لوسائل التدخل واستخدام القوة العمومية إلا في الضرورة القصوى لحفظ مرتكزات النظام العام».

كما شددت ذات المذكرة على أهمية «اللجوء إلى استغلال كاميرات المراقبة المنصوبة في التجمعات الحضرية لتوثيق التدخلات الأمنية لقوات حفظ النظام، وذلك بغرض تشخيص هويات مرتكبي الشغب».

لكن المذكرة المديرية الموالية، الصادرة في 22 يونيو 2012، حددت بشكل أكثر دقة وأكثر تخصيصا آليات وشروط توثيق التدابير الأمنية المتخذة لتفريق التجمهرات المخلة بالأمن العمومي. فقد أكدت هذه المذكرة على «أن استيفاء جميع الشكليات القانونية من جانب عناصر القوة العمومية، مع توثيق سائر الإجراءات المسطرية المرتبطة بها في محاضر معززة بصور وتسجيلات رقمية، وإعلام النيابة العامة بها في إبانها بواسطة تقارير إخبارية، هي التي تسمح للسلطة القضائية بالقيام بالمتابعات اللازمة، وتطبيق المقتضيات القانونية ذات الصلة».

سيارة الشرطة مجهزة بكاميرا ت التصوير © 2020 DGSN

> **كما شددت ذات المذكرة على أهمية «اللجوء إلى استغلال كاميرات المراقبة المنصوبة في التجمعات الحضرية لتوثيق التدخلات الأمنية لقوات حفظ النظام، وذلك بغرض تشخيص هويات مرتكبي الشغب».**

لقد أدركت مصالح الأمن الوطني، بحكم نطاق عملها وتدبيرها اليومي لحقل الاحتجاج، بأن توثيق تدخلات قوات حفظ النظام هو شرط أساسي وضروري لتفادي التجاوزات المحتملة من جانب عناصر الأمن والمتجمهرين على حد سواء، كما أنه يحول دون تنامي المزاعم الكيدية التي تدعي الإفراط في استعمال القوة العمومية. ومن هذا المنطلق، فقد شددت المذكرات المصلحية الصادرة على التوالي في 2 فبراير 2013 و13 أكتوبر 2018 و26 مارس 2019 على ضرورة تصوير عمليات المحافظة على النظام، إذ أوجبت على المصالح المركزية «ضرورة تمليك ثقافة تصوير التدخلات والعمليات النظامية لجميع الموظفين، سواء على الصعيد المركزي أو الجهوي، مع الحرص على التنسيق المحكم والانخراط التام في جميع الترتيبات والاستعدادات الأمنية التي تسبق كل عمل نظامي، والذي تكون فيه مؤشرات قوية على إمكانية مساسه بالأمن العمومي».

كما دعت هذه المذكرات المصلحية ولاة الأمن ورؤساء الأمن الجهوي والإقليمي بوجوب «تنفيذ هذه التعليمات الآمرة بشكل دقيق، مع الحرص على عقد اجتماعات مسبقة لتحسيس عناصر مسرح الجريمة والأمن العمومي بضرورة تصوير التدخلات الأمنية، وتوثيق الاستفزازات المفترضة الصادرة عن المتجمهرين بالصوت والصورة، وإبراز الإنذارات القانونية الموجهة للمشاركين، وجولات المفاوضات المحتملة معهم، وذلك ليتسنى التصدي لكل الدعايات الكيدية التي تحاول المساس بصورة مصالح الأمن الوطني والإساءة للاعتبار الشخصي لموظفيها».

مذكرات الحكامة

لقد أفردت المديرية العامة للأمن الوطني العديد من المذكرات والدوريات الداخلية لتدعيم البعد الحقوقي في العمل النظامي، وتحصينه ضد كل التجاوزات المفترضة، خصوصا وأن قوات حفظ النظام تعمل في خط تماس قريب من حقل الحقوق والحريات الفردية والجماعية. فالمذكرة المديرية الصادرة في 8 شتنبر 2014 بشأن الوقاية من التعذيب، شددت على ضرورة «السهر على أن تكون جميع الأعمال النظامية التي تقوم بها مصالح الأمن الوطني، سواء لتفريق التجمهرات، أو لتأمين التجمعات الكبرى، أو لمواكبة الحشود...

متوافقة ومنسجمة مع قانون الحريات العامة ومع المقتضيات الإدارية ذات الصلة، وأن يتم توثيق كل تدخل أمني بمحاضر قانونية وتسجيلات سمعية بصرية، مع الحرص على تفادي الاستفزازات والتحلي بالتجرد وضبط النفس عند تنفيذ هذه الأعمال النظامية».

أما المذكرة المصلحية الصادرة في أبريل 2015 فقد كانت أكثر تدعيما للبعد الحقوقي خلال عمليات حفظ النظام، إذ نصت على وجوب تطابق وانسجام التدخلات الأمنية الرامية لحفظ الأمن والنظام بالشارع العام مع المقتضيات القانونية، وأن تكون متناسبة مع الأفعال والجرائم المرتكبة، وذلك بشكل يسمح بالتوفيق بين حق الدولة في تطبيق القانون وحفظ النظام من جهة، وبين حق الأفراد في التمتع بالحقوق والحريات من جهة أخرى. كما ألزمت هذه المذكرة مصالح الأمن بوجوب الموازنة بين استعمال القوة وبين الأفعال والجرائم الموجبة للتدخل الأمني، مع مراعاة الأحكام المنظمة لحالة الدفاع الشرعي. أيضا دعت هذه المذكرة إلى «القطع النهائي مع بعض التجاوزات الفردية التي تسيء بشكل مجاني لموظف الأمن ولصورة القوات العمومية المكلفة بحفظ النظام، من قبيل رشق المتجمهرين بالحجارة، أو استخدام القوة في حق أحد المتجمهرين بعد توقيفه...الخ».

وختمت هذه المذكرة، التي تعد مرجعا في مجال العمل النظامي، بالتنصيص على ضرورة «الامتناع عن استعمال عبارات ذميمة أو تحقيرية أو ألفاظ تنطوي على التمييز في حق أي شخص من المتجمهرين، أو معاملته معاملة مهينة أو حاطة بالكرامة، مهما كانت الأفعال الصادرة عنه، مع التحلي بضبط النفس، وتفادي الانسياق وراء الاستفزازات الرامية إلى دفع عناصر الأمن لارتكاب أفعال لاإرادية، والتي قد تستغل في حملات دعائية مغرضة للنيل من المكتسبات الحقوقية التي راكمتها بلادنا في مجال احترام حقوق الإنسان».

وفي الختام، لا بد من التأكيد على أن تأطير مهام المجموعات المكلفة بحفظ النظام لم يقتصر فقط على المذكرات المديرية أعلاه، بل يشكل موضوعا دوريا لحصص التكوين الأساسي والمستمر الذي تتلقاه عناصر هذه المجموعات سواء في المعهد الملكي للشرطة أو في ثكناتها اللامركزة، بل إنه يشكل أيضا موضوع بند أساسي في مدونة قواعد سلوك موظفي الأمن الوطني والذي ينص على ضرورة «التدرج في استعمال القوة حسب خطورة الأشخاص وظروف الزمان والمكان، وذلك انسجاما مع مبدأ التناسبية في تحقيق الأهداف من وراء استعمالها».

> **السهر على أن تكون جميع الأعمال النظامية التي تقوم بها مصالح الأمن الوطني، سواء لتفريق التجمهرات، أو لتأمين التجمعات الكبرى، أو لمواكبة الحشود... متوافقة ومنسجمة مع قانون الحريات العامة ومع المقتضيات الإدارية ذات الصلة، وأن يتم توثيق كل تدخل أمني بمحاضر قانونية وتسجيلات سمعية بصرية، مع الحرص على تفادي الاستفزازات والتحلي بالتجرد وضبط النفس عند تنفيذ هذه الأعمال النظامية»**

مكافحة الإرهاب.. أي دور لقوات حفظ النظام

قد يعتقد البعض بأن مجال تدخل قوات حفظ النظام، ممثلة في المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام، لا يتقاطع نهائيا مع عمليات مكافحة الإرهاب والتطرف، على اعتبار أن مهام الأولى نظامي ينصرف إلى ضمان التدبير الأمني للتجمهرات والتجمعات العامة بالشارع العام، بينما الثانية تكتسب طابعا زجريا ينصب على التدخل والاقتحام لمكافحة الشبكات الإرهابية وتحييد المخاطر الناشئة عنها.

لكن هذا الاعتقاد سرعان ما يظهر بأنه مشوب بعدم الدقة، خصوصا بعد الاطلاع على مخططات مكافحة العمليات الإرهابية في أرض الواقع وفي الممارسة العملية. صحيح أن المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام العام لا تشارك فعليا في عمليات جمع المعلومات الاستخباراتية حول الشبكات الإرهابية، ولا تقوم بتحليلها ودراسة مؤشرات التقارب بين أعضائها، لأن ذلك من مهام مصالح المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني. وصحيح أيضا بأن هذه المجموعات لا تنهض بمهمة التدخل والاقتحام في مسرح العمليات الإرهابية، الذي يبقى من الاختصاصات الأصيلة لعناصر مجموعة التدخل السريع والمكتب المركزي للأبحاث القضائية التابعين للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني. لكن المؤكد أن قوات حفظ النظام تضطلع، في المقابل، بدور إسنادي مهم في تأمين محيط الأماكن والفضاءات التي تشكل مسرحا للعمليات الإرهابية، أو تلك التي تجري فيها تدخلات لتوقيف المتورطين في قضايا الإرهاب والتطرف.

© 2020 DGSN

خلية « العبوات والأحزمة الناسفة»

المتتبع للخلية الإرهابية الخطيرة التي جرى تفكيكها في 10 شتنبر الجاري في كل من طنجة وتمارة وتيفلت والصخيرات، يدرك جيدا بأن المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام العام تعتبر واحدة من التشكيلات الأمنية التي شاركت في إنجاح هذه العملية الأمنية الكبرى، وساهمت بالتبعية في تحصين المغرب وتحييد المخاطر والتهديدات الإرهابية المحدقة به. فقد تم توزيع 150 عنصرا من عناصر هذه المجموعات النظامية في محيط الأماكن الثلاثة التي شكلت مسرحا للتدخلات الأمنية المحفوفة بالمخاطر، وذلك في كل من مكان التدخل 1 و2 بمدينة تمارة، وكذا مكان التدخل رقم 3 بمدينة طنجة.

لكن ما هي المهمة الأساسية المسندة لعناصر المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام في مسرح العمليات الإرهابية؟ وما هي القيمة المضافة التي قدمتها في إطار عملية مكافحة شبكة «العبوات والأحزمة الناسفة» التي تم تفكيكها في العاشر من شتنبر 2020؟ عمليا، تم تقسيم المجموعة المشاركة في هذا التدخل، والتي تضم 150 عنصرا، إلى ثلاث وحدات مستقلة. وقد تحكمت في هذا التقسيم عدة اعتبارات، تتعلق أساسا بطبيعة وخصوصية مكان التدخل وكذا التهديدات المتوقعة، والذي كان وسط تجمعات سكنية تنذر بإمكانية احتشاد أعداد غفيرة من المواطنين ومن عائلات المشتبه فيهم، وهو الأمر الذي يمكن أن يعوق إجراءات التدخل والاقتحام والحجز التي تباشرها عناصر التدخل السريع وضباط المكتب المركزي للأبحاث القضائية.

ومن الناحية العملية، فقد أنيط بقائد كل وحدة من المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام مهمة توزيع عناصر مجموعته في المحيط البعيد لمكان القيام بالتدخلات الرامية لإجهاض المخطط الإرهابي، وكذا تسييج هذا الفضاء من خلال حائط بشري، لمنع احتشاد المواطنين أو تسرب بعض المشتبه فيهم إما من خارج مكان التدخل أو انطلاقا من داخله. وبتعبير آخر، منع محاولات الفرار من مسرح العمليات وكذا درء المؤازرة الخارجية لمتطرفين قد يحاولون الالتحاق بمكان التدخل.

وبخصوص التدخل الأمني لتفكيك «خلية العبوات والأحزمة

الناسفة»، فقد تم تنصيب عدة أحزمة بشرية تابعة للمجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام، مما مكن من تأطير المواطنين الذين احتشدوا بالقرب من مكان العمليات الأمنية، وساهم بالتالي في إنجاح العملية ومنع تسلل أي شخص إلى المحيط القريب من المكان، الذي كانت تجري فيه التدخلات الأمنية من طرف ضباط المكتب المركزي للأبحاث القضائية ومجموعة التدخل السريع التابعة للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني.

مهمة صعبة وإكراهات عديدة.

مبدئيا، قد يتصور البعض بأن مهمة المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام في محيط مسرح العمليات الإرهابية هي سهلة نسبيا مقارنة مع التدخلات وعمليات الاقتحام التي تباشرها باقي المجموعات المتخصصة في قضايا الإرهاب والتطرف. لكن هذا التصور ليس صحيحا، لاسيما إذا استحضرنا بأن خفر هذه المجموعات وتوزيعها في محيط مسرح العملية يجب أن يكون مشمولا بالسرية التامة، وأن لا يثير انتباه المشتبه فيهم ولا أفراد عائلاتهم ولا حتى المواطنين! لكن كيف ذلك؟ خصوصا وأن هذه المجموعات تتنقل بسيارات مميزة وتضم في تشكيلاتها مئات العناصر والرتباء.

عمليا، يبقى المسؤول الأمني المكلف بتنسيق عمليات التدخل وجمع المعلومات حول الخلية الإرهابية هو المؤهل بمفرده لتحديد عدد قوات حفظ النظام الذي تحتاجه العملية، كما أنه يتولى التنسيق المباشر مع رئيس المجموعة المتنقلة للمحافظة على النظام دون الكشف عن أية معلومة تتعلق بالتدخل أو بطبيعته أو بمكانه. فهذه المعطيات مشمولة بالسرية التامة ولا يمكن الاطلاع عليها إلا من طرف دائرة ضيقة من المسؤولين المكلفين بالعملية. وبعد مرحلة التنسيق الأولى وتحديد الاحتياجات يتم نقل المجموعات إلى إحدى المرافق الأمنية التي تكون غير بعيدة عن مكان التدخل، حتى لا يتم إثارة الانتباه من جهة، وتكون هذه الوحدات قريبة من مكان التدخل من جهة ثانية. وفي قضية «خلية العبوات والأحزمة الناسفة»، فقد تم وضع 120 عنصرا من هذه المجموعات رهن إشارة المنطقة الإقليمية للأمن بمدينة تمارة، و30 عنصرا رهن إشارة والي أمن طنجة، وما إن انطلقت عمليات التدخل حتى تم توزيع هؤلاء العناصر في محيط مسرح التدخلات الأمنية.

ومن بين الإكراهات العملية التي واجهت عناصر المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام في العمليات الأمنية الأخيرة لتفكيك الخلية الإرهابية المرتبة بتنظيم «داعش»، نجد أولا أن مكان التدخل رقم 1 و2 بتمارة كانا ضمن أحياء سكنية مأهولة جدا، وهو ما أفضى إلى تجمع عدد كبير من المواطنين حاولوا الاقتراب أكثر من مسرح العمليات، الذي شهد إطلاق قنابل صوتية وعيارات نارية بشكل تحذيري، الأمر الذي زاد من حدة الأعباء والمسؤوليات الملقاة على عاتق هذه القوات. أما الإكراه الثاني، فهو إكراه صحي/أمني فرضته التدابير الاحترازية المتخذة لمنع تفشي جائحة كوفيد-19، إذ كان لزاما على عناصر المحافظة على النظام تأطير الأفواج الكبيرة من المواطنين الذين تجمعوا بمحيط التدخل، مع ضمان إجراءات التباعد الاجتماعي بينهم، وذلك حتى لا يشكل هذا الحشد الجماهيري بؤرة لتناقل عدوى الوباء.

وبالفعل، فقد شكل نجاح العمليات الأمنية التي تكللت بإجهاض هذا المخطط الإرهابي الوشيك وبالغ التعقيد، نجاحا باهرا لكل الوحدات والفرق والتشكيلات الأمنية المشاركة، بما فيها عناصر المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام التي اضطلعت بدور إسنادي كبير، ساهم في تأمين الفضاء الذي شهد عمليات التدخل والاقتحام.

تدخل الفرقة المركزية للأبحاث القضائية
لتفكيك خلية إرهابية تابعة لما يسمى بتنظيم «الدولة الإسلامية»

© 2020 Hespress
المجموعة المتنقلة لقوات حفظ النظام والفرقة السينوتقنية
أثناء تأمين مكان تدخل المكتب المركزي للأبحاث القضائية

بـلاغ خلية العبوات الناسفة

في إطار الجهود المتواصلة لتحييد مخاطر التهديد الإرهابي، وتحصين بلادنا ضد المخططات التخريبية التي تراهن عليها التنظيمات الإرهابية، تمكن المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، على ضوء معلومات استخباراتية دقيقة، من تفكيك خلية إرهابية تابعة لما يسمى بتنظيم "الدولة الإسلامية"، وإحباط مخططاتها التي كانت وشيكة وبالغة التعقيد، ولها ارتباطات في عدة مدن مغربية.

وقد تم تنفيذ هذه العمليات الأمنية بشكل متزامن بمدن طنجة وتيفلت وتمارة والصخيرات، في الساعات الأولى من صباح يومه الخميس 10 شتنبر الجاري، وأسفرت عن توقيف خمسة متطرفين، تتراوح أعمارهم ما بين 29 و43 سنة، غير أن أحد المشتبه فيهم أبدى مقاومة عنيفة بمدينة تيفلت، محاولا تعريض عناصر التدخل السريع لاعتداء إرهابي، حيث أصاب أحدهم بجرح بليغ على مستوى الساعد باستعمال أداة حادة، قبل أن يتم توقيفه بعد إطلاق عيارات نارية وقنابل صوتية بشكل تحذيري.

كما حاول المشتبه فيه الموقوف بمدينة تمارة تفجير نفسه باستعمال قنينة للغاز من الحجم الكبير، مبديا مقاومة عنيفة اضطرت معها عناصر التدخل السريع لإطلاق أربع عيارات نارية وقنابل صوتية وأخرى مصحوبة بدخان كثيف لحجب الرؤية عن المعني بالأمر، مما مكن من تحييد الخطر وإجهاض التهديدات الإرهابية الصادرة عنه.

وقد أسفرت إجراءات التفتيش وعمليات المسح والتمشيط التي أجريت في محلات وشقق كان يستغلها المشتبه فيهم كأماكن آمنة وكقاعدة خلفية للدعم اللوجستيكي، عن حجز ثلاثة أحزمة ناسفة، تحتوي على مجوفات لولبية لتحميل الأجسام المتفجرة، و15 قنينة تحتوي على مواد ومشتملات كيميائية مشبوهة، وصاعقين كهربائيين، ومعدات إلكترونية، ومساحيق كيميائية وأسلاك كهربائية، وثلاثة أقنعة حاجبة للمعطيات التشخيصية، ومنظارين، ومعدات إلكترونية وكهربائية للتلحيم، وكاميرا رقمية متطورة، وقنينتين للغاز المسيل للدموع، ومجموعة كبيرة من الأسلحة البيضاء من أحجام مختلفة، وقنينات غاز من الحجم الصغير، وطنجرتين للضغط مملوءتين بالمسامير والأسلاك وأخرى تحتوي على سائل كيميائي مشبوه، علاوة على عدة حقائب بلاستيكية تحتوي على لولبات حديدية ومواد مشبوهة، وخمس بطاريات للشحن، و25 مصباحا كهربائيا.

كما مكنت عمليات التفتيش أيضا من حجز مجسم ورقي يرمز لشعار تنظيم "داعش"، وثلاث سترات مفخخة في طور التحضير، وعدة أنابيب بلاستيكية تدخل في تحضير وإعداد الأحزمة المفخخة، فضلا على ثلاثة كيلوغرامات تقريبا من نترات الأمونيوم، والتي تم وضعها رفقة باقي المحجوزات الكيميائية رهن إشارة الخبرة التقنية التي سيباشرها مختبر الشرطة العلمية والتقنية.

وتؤكد الأبحاث والتحريات المنجزة أن زعيم هذه الخلية الإرهابية، وهو من ذوي السوابق القضائية في الجرائم العنيفة ويصنف ضمن المشتبه فيهم الخطيرين، كان قد خطط بمعية باقي المساهمين للقيام بعمليات إرهابية تستهدف عدة منشآت وأهداف حساسة، وذلك باستخدام عبوات متفجرة وأحزمة ناسفة تروم زعزعة أمن واستقرار المملكة.

كما أوضحت إجراءات البحث أن جميع المشتبه فيهم، الذين بلغوا مراحل متقدمة في التخطيط والتحضير لمشاريعهم الإرهابية، كانوا قد قاموا بمهام استطلاعية قصد رصد وتحديد الأهداف المزمع استهدافها ومهاجمتها بواسطة عمليات انتحارية باستعمال سترات مفخخة، إيذانا بإحداث خسائر جسيمة وإعطاء وقع كبير لهذه العمليات الإجرامية، وذلك خدمة للأجندة التخريبية لما يسمى بتنظيم "داعش".

وقد تم الاحتفاظ بالمشتبه فيهم الموقوفين تحت تدبير الحراسة النظرية رهن إشارة البحث التمهيدي الذي يجري معهم تحت إشراف النيابة العامة المختصة، وذلك للكشف عن جميع الامتدادات والارتباطات المحتملة لهذه الشبكة الإرهابية، وضبط كافة المتورطين في مخططاتها التخريبية، فضلا عن تحييد كل المخاطر والتهديدات المرتبطة بها.

وتأتي هذه العملية النوعية، في سياق مطبوع بتنامي التهديدات الإرهابية المحدقة بالمملكة، خصوصا في ظل تنامي استفحال الأنشطة الإرهابية بمنطقة الساحل جنوب الصحراء وفي بعض المناطق من شمال إفريقيا.

توقيف أحد المشتبه فيهم

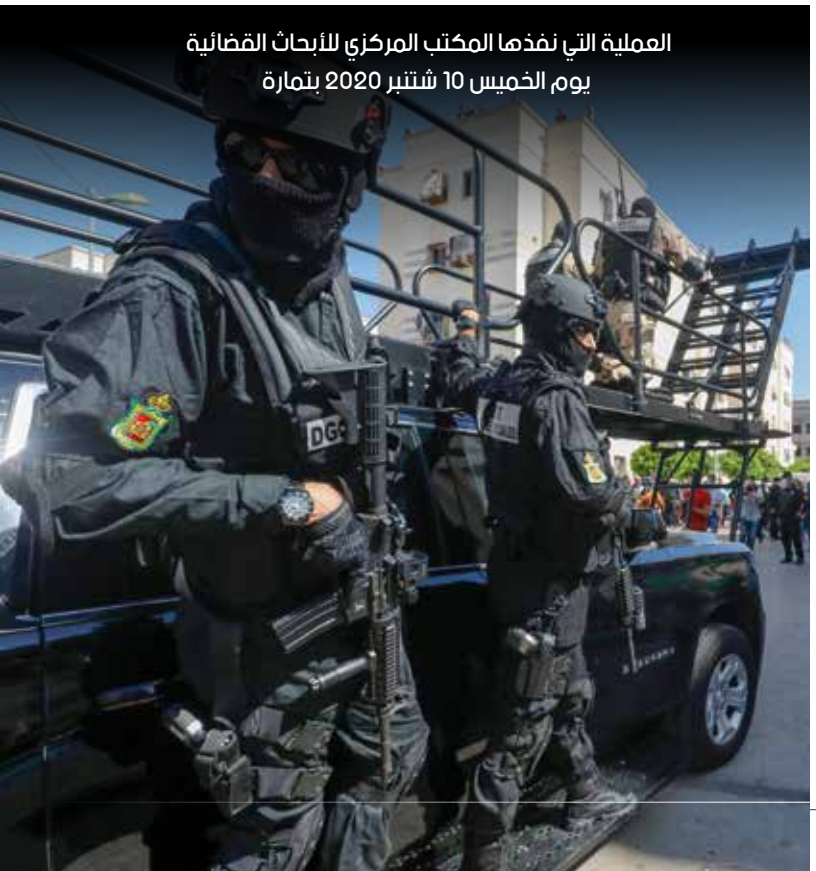

العملية التي نفذها المكتب المركزي للأبحاث القضائية
يوم الخميس 10 شتنبر 2020 بتمارة

المواد والمعدات المضبوطة

الندوة الصحفية التي نظمت بمقر المكتب المركزي للأبحاث القضائية - 11 شتنبر 2020

ملف

دور الفرس في عمليات حفظ النظام

© 2020 DGSN

" الخيل معقود في نواصيها الخير"

حديث شريف يستعرض تجليات الخير الموجودة في ركاب الخيل.

ينهض الفرس بدور مهم وأساسي في المنظومة الشرطية المغربية، إذ يتجاوز عدد الخيول التي تسخرها مصالح المديرية العامة للأمن الوطني لتوفير مختلف الخدمات الأمنية المحمولة 184 حصانا، من بينها 107 موزعة على الفرق اللاممركزة لشرطة الخيالة، و77 موضوعة رهن إشارة مدرسة الخيالة بمدينة القنيطرة.

وقد برزت أدوار الفرس بشكل كبير في مختلف التشكيلات والخدمات الأمنية، بل إن شرطة الخيالة أصبحت عبارة عن شرطة محمولة متخصصة، تنهض بوظائف الأمن العام، وتضطلع بدور أساسي في عمليات حفظ النظام، بالإضافة إلى تأمين الفضاءات والأماكن العامة التي تحتضن الملتقيات والأحداث الكبرى سواء أكانت ثقافية أو فنية أو رياضية.

أحصنة وخيول حسب المهمة.

تتوفر المديرية العامة للأمن الوطني على أصناف متنوعة من الخيول والأحصنة التي تشارك في إرساء الوظيفة الأمنية، وهي تتنوع بحسب طبيعة وخصوصية المهام المنوطة بها، إذ نجد الخيول العربية البربرية، والفرس الأندلسي، وخيول "الفريزون" ذات البنية الجسدية القوية، ثم هناك أنواع أخرى من أصل أوروبي. فمدرسة شرطة الخيالة مثلا، التابعة للمعهد الملكي للشرطة بمدينة القنيطرة، تضم حاليا 77 فرسا من بينها 26 مخصصة للمشاركة في البطولات الوطنية والدولية لرياضات الفروسية والمساهمة في الاستعراضات الأمنية الكبرى، ثم هناك 19 فرسا من الخيول الأندلسية، و18 من نوع فريزون، و12 فرسا من الصنف العربي البربري، وأخيرا هناك فرسين من فصيلة "*Poney*".

فهذا الانفتاح الأمني على أنواع مختلفة ومتنوعة من الخيول والأحصنة متعددة الأعراق، تفرضه أولا متانة وقدرة الفرس من جهة، وكذا خصوصية وطبيعة المهمة الأمنية المسندة له من جهة ثانية. فمثلا عمليات حفظ النظام التي تتطلب تدخلات أمنية في ظروف محفوفة بالمخاطر، أو المهام والتدخلات الأمنية في التضاريس الصعبة، تحتاج إلى خيول لها قوة بدنية ومؤهلات خاصة مثل خيول الفريزون، ذات الأصل الأوروبي وتحديدا من الأراضي المنخفضة. وهي خيول تتميز بقوة ومتانة جسدية مهمة مدعومة بعلو مرتفع مقارنة مع باقي الخيول الأخرى، وهو ما يؤهلها للنهوض بمهامها على الوجه المطلوب، وتفادي المثبطات الواقعية والمخاطر العملية التي قد تواجهها خلال مباشرة التدخلات الميدانية في عمليات حفظ النظام. وكذلك الشأن بالنسبة للخيول الأندلسية التي يتم تسخيرها في الاستعراضات الأمنية سواء على الصعيد الوطني أو في المحافل الدولية.

عبد الكريم الحرارتي

طبيب بيطري برتبة مراقب عام، ومدير مدرسة الخيالة التابعة للمعهد الملكي للشرطة بالقنيطرة منذ سنة 2016، مزداد بمدينة الدار البيضاء سنة 1970، وأب لثلاثة أطفال : أيمن، بدر ونسيم.
حاصل على دبلوم دكتور بيطري من معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة بالرباط سنة 1994، ودبلوم من المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات بالرباط سنة 2000.
إلتحق بصفوف الأمن الوطني سنة 1996 برتبة عميد الشرطة، وتم تعيينه كبيطري بمركز ترويض كلاب الشرطة، ليتقلد سنة 2010 منصب مدير نفس المركز وكذا مدير مدرسة الخيالة، التابعين للمديرية العامة للأمن الوطني، وذلك لمدة ناهزت 06 سنوات.

الفرس وحفظ النظام

مبدئيا، كانت جميع عمليات حفظ النظام في وقت سابق، سواء تلك المرتبطة بالتدخلات لتفريق التجمهرات المخلة بالأمن العمومي، أو تلك المتمثلة في تأمين التظاهرات الرياضية والملتقيات الفنية وتجمعات الحشود الكبرى، تتم بواسطة المجموعات النظامية الراجلة، مدعومة بالمعدات والمركبات المخصصة للتدخل، من قبيل شاحنات ضخ المياه وعربات الخفر الخاصة بقوات حفظ النظام. لكن رهان تطوير منظومة الخدمات الشرطية وتنويعها بما يتلاءم والتحديات الأمنية المتنامية، حتم على المديرية العامة للأمن الوطني التفكير في إدماج الفرس في منظومة الخدمات الأمنية.

ولهذا الغرض، أحدثت المديرية العامة للأمن الوطني مدرسة الخيالة بمدينة القنيطرة، والتي تقدم تدريبا ممنهجا لفرسان الأمن الوطني، كما تم خلق فرق لاممركزة للخيالة تتوفر على عناصر وخيول مؤهلين للمشاركة في جميع عمليات حفظ النظام، كما يمكنها إسداء خدمات أمنية متنوعة من بينها النهوض بالمهام الأمنية، المتمثلة في صون الأمن والنظام العام في المنتجعات والأماكن التي يصعب ولوجها على باقي الدوريات المحمولة الأخرى، من قبيل الشواطئ والغابات والأزقة الضيقة في بعض المدن المغربية الجبلية، فضلا عن الاضطلاع أيضا بمهام رياضية تتمثل في المشاركة في البطولات الوطنية والدولية التي تنظمها أو تشارك فيها الجامعة الملكية المغربية لرياضة الفروسية.

ومن هذا المنظور، لم يعد مدهشا أن ترى عناصر من شرطة الخيالة تسهر على تسيير دوريات محمولة في محيط مقر الفضاءات التي تحتضن الأحداث والمؤتمرات الكبرى، مثلما وقع في مراكش على هامش احتضان المملكة المغربية لمؤتمر الدول الأطراف بشأن تغيير المناخ Cop22، أو ضبط الأمن والنظام العامين بمحيط الفضاءات التي تحتضن المهرجانات الفنية والثقافية الكبرى. أيضا أصبح من المشاهد المألوفة في التغطية الأمنية بالشارع العام حضور دوريات لشرطة الخيالة في محيط الملاعب والفضاءات الرياضية، مثل الديربي الرياضي وغيره من اللقاءات الكروية المهمة. لكن المثير في الأدوار المستجدة التي باتت تنهض بها شرطة الخيالة ضمن المنظومة الأمنية، هو مشاركتها في عمليات حفظ النظام المنذورة لتفريق وفض التجمهرات. فمصالح الأمن الوطني، أصبحت تتوفر حاليا على فرسان وخيول متخصصين في تدبير الحشود التي تشارك في التجمهرات المخلة بالأمن العمومي، ومدربة جيدا على تقنيات فض وتفريق الأعمال الاحتجاجية العنيفة. فالأمر هنا يتجاوز الأدوار العرضية للفرس في العمل الشرطي، ليصير بمثابة تخصص أمني جديد يعطي للخيل أدوارا ريادية في إرساء المنظومة الأمنية ببلادنا.

تداريب على التدخلات لتفريق التجمهرات المخلة بالأمن العمومي

© 2020 DGSN

تلعب فرقة المحافظة على النظام بمدرسة الخيالة (خيول من نوع frison) دورا هاما في المحافظة على النظام العام خلال مختلف التظاهرات الفنية والرياضية، حيث شاركت هذه الفرقة في تأمين مجموعة من المباريات والملتقيات الوطنية، الإفريقية والدولية الكبرى التي تنظم في مختلف ربوع المملكة المغربية، وكذلك المؤتمرات والتظاهرات الفنية والثقافية، وتأمين العمل النظامي خلال الزيارات الخاصة أو المسيرات والوقفات الاحتجاجية، إضافة إلى المشاركة بلوحات استعراضية تبرز مهام هذه الفرقة في دورات معرض الفرس للجديدة، الأبواب المفتوحة التي نظمتها المديرية العامة للأمن الوطني، والاحتفال السنوي لذكرى تأسيس المديرية العامة للأمن الوطني.

وتجدر الإشارة على أن عناصر فرقة المحافظة على النظام، تقوم بتدريبات يومية بواسطة هذا النوع من الخيول والتي تتميز بقدرتها على التأقلم والاستيعاب، وهذا ما يسهل العمل بها وسط الجماهير والحشود دون تخوف من إلحاق الأذى بهم، ويرجع ذلك إلى نوع السلالة المميزة ببنيتها القوية والعالية، كما أن نوع التداريب المسطرة في البرنامج اليومي الذي يعتمد على المحاكاة (السير وسط أشخاص، استعمال منبه السيارات، القذف بقارورات....)

© 2020 DGSN

تدبير عمليات حفظ النظام في الديربي البيضاوي

والي الأمن عبد الله الوردي
«مصمم» النموذج الأمني لتدبير الديربي

«رجل متواضع ملتزم وقريب من موظفي الشرطة العاملين بولاية أمن الدار البيضاء، يحظى بتقدير كبير من مساعديه».. السيد والي الأمن عبد الله الوردي مسؤول من طينة خاصة يحمل مسار حياة مهنية حافلة، حفر خلالها اسمه وترك بصمته في دواليب المديرية العامة الأمن الوطني عموما، وولاية أمن الدار البيضاء الكبرى على وجه الخصوص. وحسب شهادات عدد من موظفي الشرطة وبتعبير والي الأمن نفسه، هو رجل يسعى باستمرار للتميز ويعرف كيف يتعلم من الأخطاء والتجارب، يشهد له بأنه لا يتوقف عن التعلم واستكشاف جوانب جديدة من خبايا المهنة الشرطية في كل يوم، انطلاقا من إيمانه بقوة العمل الجماعي والتعاون.

وعلى المستوى الشخصي، فوالي أمن الدار البيضاء زوج وأب يؤثر فيه كثيرا أن أبناءه كبروا بسرعة ولم يتمكن من أخذ الوقت الكافي ليعيش معهم كافة مراحل انتقالهم من الطفولة لسن الشباب، ورغم ذلك، فهو دائم الفخر بتضحياته في تحمل مهام وظيفته بما يقتضيه ضميره المهني.

وبالعودة للمسار المهني، فقد ترقى والي أمن الدار البيضاء، السيد عبد الله الوردي، في رتب المديرية العامة للأمن الوطني وتولى عدة مناصب ومسؤوليات مختلفة، مكنته من الإلمام الجيد بعدة مستويات للقيادة بمصالح الشرطة، الأمر الذي سمح له بتولي منصب رفيع ومرموق على رأس قيادة ولاية أمن الدار البيضاء.

وكانت البداية من خلال الالتحاق بأسلاك الأمن الوطني في سنة 1987 برتبة عميد شرطة، وبعد قضاء فترة التدريب الأساسي بالمعهد الملكي للشرطة بمدينة القنيطرة، عين بفرقة الشرطة القضائية بولاية أمن نفس المدينة، ثم تقلد بعدها عدة مناصب للمسؤولية بمجموعة من مناطق المملكة المغربية، كرئيس لفرقة الشرطة القضائية بورزازات أولا ثم نفس المنصب بمنطقة بن مسيك وميناء الدار البيضاء، وكرئيس مفوضية الشرطة بن أحمد، ثم كعميد مركزي بمنطقة أمن عين السبع، فرئيس لمنطقة أمن بن مسيك، قبل أين يتم تتويج هذا المسار الحافل بتعيينه كنائب لوالي أمن الدار البيضاء.

في سنة 2016، وضع المدير العام للأمن الوطني عبد اللطيف حموشي ثقته في السيد عبد الله الوردي من خلال تعيينه كوالي لأمن الدار البيضاء التي تعتبر واحدة من القيادات الأمنية الحيوية على المستوى الوطني، وهو الذي عرف طيلة مساره بحسن إدارته وتدبيره لمختلف مصالح الأمن الوطني، مع تميزه على الخصوص في تدبير مصالح الشرطة القضائية والأمن العمومي، المرتبط بشكل وثيق بأمن المواطنين اليومي.

ومن منطلق التجربة المميزة التي راكمها والي أمن الدار البيضاء الحالي، كان لابد لمجلة الشرطة وهي تفتح ملف مشاركة وحدات المحافظة على النظام في تدبير الأعمال النظامية الكبرى أن تسلط الضوء على الجانب والمثال الأبرز للأعمال النظامية ممثلا في مباراة الديربي البيضاوي بين فريقي الرجاء الرياضي والوداد الرياضي، وذلك من خلال سبر أغوار التدبير الشرطي الفعلي لهذا المحفل الكروي الوطني، أولا من خلال تقديم تجربة والي أمن الدار البيضاء كمدير ومسؤول أول عن العمليات الأمنية خلال هذه المباراة، ثم عبر تقريب القراء من أسرار نجاح وتميز النموذج الأمني المغربي في تدبير مقابلات الديربي عموما، ودور قوات حفظ النظام على الخصوص في المشاركة الفعالة والفعلية في تأمين تظاهرة رياضية من هذا الحجم.

خـــاص

الديربي.. امتحان أمني سنوي

ماذا يعني لكم الديربي؟

الديربي البيضاوي ليس كأي مباراة كرة قدم تقليدية، لكنه كأي ديربي عالمي يحمل خصوصيات متفردة، نابعة من الطابع الفرجوي والتنافسي لهذه المقابلة التي تتجاوز حدود مدينة الدار البيضاء وتنتقل للعالمية، ومنذ أن توليت القيادة الأمنية لمدينة من حجم الدار البيضاء الكبرى، أشرفت على العشرات من مقابلات الديربي، والتي يبقى قاسمها المشترك التحديات الأمنية المستجدة والطابع الحساس الذي يلف كل واحد من الجوانب التنظيمية لهذه المقابلة، فكل تفصيل مهما بلغ حجمه وأهميته يمكن أن يكون حاسما في النجاح الكلي للحدث، لذا تبرز دائما أهمية ما يلي كل مباراة من تقييم واستخلاص للتجارب والدروس، الأمر الذي سمح لنا باكتساب قدر كبير من الخبرة في هذا المجال وإتقان أسرار الإدارة الجيدة، بحيث أضحت كل واحدة من هذه اللقاءات الكروية لحظة متعة حقيقية، تجمع بين الفرجة والتنظيم الناجح.

ولكن هذه مهمة ليست باليسيرة على المستوى الشخصي والمهني، فمذ انطلاق المرحلة التحضيرية الأولى والشروع في بلورة الترتيبات الأمنية مرورا إلى مرحلة تنزيلها وتنفيذها على أرض الواقع والوصول إلى ما يصطلح عليه بعملية «التفكك النهائي»، يفترض في كل واحد من المسؤولين الأمنيين الاهتمام بكل التفاصيل الدقيقة، فضلا عن وضع كل واحد من المتدخلين في صورة المهام الميدانية المنوطة به، بالإضافة إلى الاتفاق على الممارسات المهنية السليمة لتطبيق هذه المهام. وباختصار، يعتبر الديربي الكروي حدثا يستلزم تجنيد مجموع الكفاءات والخبرات الشرطية المتوفرة، فضلا عن تعبئة كافة الموارد البشرية والوسائل اللوجستيكية والمادية لدى ولاية أمن الدار البيضاء أولا، ثم تلك التي يتم توفيرها على المستوى المركزي على سبيل الدعم.

على أرض الواقع، يعتمد تنظيم الديربي على التخطيط الأولي والدقيق لجميع مراحل العمل النظامي، سواء قبل المباراة ثم أثناءها وحتى بعد نهايتها على الرقعة الخضراء. وخلال هذا المسار، يجب أن تحافظ عناصر الشرطة على نفس مستويات اليقظة والحماس الوظيفي حتى بلوغ التفكك النهائي للجماهير وعودة كل واحد منهم سالما لمنزله، ومن تداخل مهام إدارة هذا الحدث الرياضي وتعدد أوجه العمل الشرطي خلاله، يمكنني القول أن المحافظة على النظام خلال الديربي يعتبر من أصعب التمارين التي يمكن أن يخوضها والي أمن مدينة عملاقة كالدار البيضاء، وذلك نابع من منطلق أن تأمين التكامل والتنسيق والتواصل بين مكونات سلسلة القيادة والوحدات على

© 2020 DGSN

المستوى الميداني تجعل أبسط واحدة من مكوناتها عاملا حاسما في نجاح الحدث برمته، بدون خسائر أو أحداث يمكن أن تفسد هذا العرس الرياضي الذي يجذب انتباه متتبعين ليس فقط محليا أو وطنيا، وإنما على الصعيد الدولي.

السؤال

ما هي التدابير الأمنية التي تتخذونها بمناسبة هذه التظاهرة الرياضية؟

مرحلة التخطيط والتنظيم «ما قبل الديربي»: بمجرد الإعلان عن موعد مقابلة الديربي، يتم الانكباب على تنظيم اجتماعات عالية المستوى يشرف عليها والي جهة الدار البيضاء سطات، وتشارك فيها بشكل فعلي جميع الأطراف الأمنية والإدارية والخدماتية المتدخلة والمعنية بشكل مباشر أو غير مباشر بهذه المقابلة، وهي الاجتماعات التي تناقش مختلف الجوانب التنظيمية وأوجه التنسيق بين السلطات العمومية الأمنية والترابية والمجالس المنتخبة وممثلي الفريقين الرياضيين. وهنا أخص بالذكر الانكباب في مرحلة أولى على مناقشة جوانب عمل الشركة المسؤولة عن إدارة المركب الرياضي، وتلك التي تتكلف بتنظيم عملية بيع التذاكر، وهي العملية التي تعتبر أساسية وحيوية في نجاح المرحلة التحضرية في هذا الحدث الرياضي، بحيث يتم الحرص على تعيين نقاط بيع التذاكر بشكل مسبق فضلا عن تحديد أوقات بيعها، بالإضافة إلى الاتفاق على أيام مختلفة لعملية البيع، لتجنب مخاطر حدوث أي نوع من الاحتكاك بين المشجعين.

وعلى مستوى ولاية أمن الدار البيضاء هذه المرة، يتم عقد اجتماع أولي يترأسه والي الأمن بشكل شخصي ويحضره بشكل إلزامي كافة رؤساء المصالح الولائية، يتم خلاله تسطير الخطوط العريضة للترتيبات الأمنية التي تتجاوز محيط مركب محمد الخامس، لتشمل كافة المحاور الطرقية والأحياء السكنية والبنيات التحتية الحساسة، وهي الاجتماعات التي تعرف حضور كافة رؤساء المناطق الأمنية التابعة لولاية أمن الدار البيضاء، فضلا عن ممثلين عن المصالح المركزية وباقي القيادات

عملية تخطيط وتدبير مقابلات الديربي على المستوى الأمني، تستدعي تجنيد كافة حصيص موظفي الأمن الوطني وباقي القوات العمومية بمختلف تخصصاتهم ووحدات عملهم، فضلا عن تعبئة الوسائل والموارد المادية خلال فترة زمنية مهمة نسبيا

اجتماع والي أمن الدار البيضاء مع المسؤولين الأمنيين لتسطير الخطوط العريضة للترتيبات الأمنية الخاصة بالديربي © 2020 DGSN

مراحل التنظيم الأمني للديربي

1. التخطيط الاستراتيجي
2. البروتوكول الميداني
3. التوجيه والمحاكاة
4. توزيع القوات
5. رفع الترتيبات
6. التقييم

الأمنية التي تشكل نقطة انطلاق للجماهير التي تحج لهذا الديربي من خارج مدينة الدار البيضاء.

ومن هذا المنطلق، يجب التأكيد على أن عملية تخطيط وتدبير مقابلات الديربي على المستوى الأمني تستدعي تجنيد كافة حصيص موظفي الأمن الوطني وباقي القوات العمومية بمختلف تخصصاتهم ووحدات عملهم، فضلا عن تعبئة الوسائل والموارد المادية خلال فترة زمنية مهمة نسبيا، وذلك راجع إلى أن تأمين مباراة الديربي لا تقتصر فقط على تغطية ملعب كرة القدم، وإنما تشمل تنزيل ترتيبات متكاملة ومعقدة من الناحية الشرطية، تشمل مجمل تراب القطب الحضري للدار البيضاء، فضلا عن مجموعة من المناطق المدارية الحضرية التي تمتد على مسافة كيلومترات من وسط المدينة.

وفي سياق متصل وحيوي يلي الاجتماعات التحضرية الأولية، عادة ما يتم العمل بشكل مكثف في جمع وتحليل واستغلال المعلومات، يروم توفير كافة المعطيات الميدانية الضرورية التي يتم على ضوئها رسم معالم البروتوكول الأمني النهائي للمباراة، خصوصا في الجانب المتعلق بأعداد الجماهير المحتملة، وفرضية وجود نزاعات بين فصائل المشجعين والخطط التشجيعية لكل واحدة منهم.

وفور تحديد الملامح الكبرى للبروتوكول الأمني النهائي للمقابلة، يتم الانكباب على تحديد حجم الموارد البشرية واللوجستية والتعزيزات المطلوبة سواء من المستوى المركزي أو من القيادات الأمنية بالمناطق المجاورة، حيث يتم الارتكاز في تحديدها وحصرها على مجموعة من المعطيات المادية، كأعداد الجماهير المرتقبة، والسياق العام لتنظيم مقابلة الديربي، وكذا الأحداث التي تم تسجيلها خلال اللقاءات السابقة.

هذا العمل الدؤوب يتم تتويجه نظريا بوضع بروتوكول أمني دقيق، عبارة عن وثيقة عمل تحدد بدقة وبشكل مفصل مجالات تدخل كل واحدة من القطاعات والوحدات الأمنية، فضلا عن التوجيهات والتوصيات الخاصة بكل منها، والتي يفترض في كل واحد من المسؤولين أن ينقلها بشكل دقيق وموضوعي إلى عناصر الشرطة العاملين تحت إمرته.

وفي هذه المرحلة من الإعداد، أحرص من موقعي على تنظيم لقاءات مكثفة مع ممثلي السلطات المحلية ورؤساء الناديين الكرويين بمدينة الدار البيضاء، وذلك من أجل تحسيسهم بمدى أهمية استحضار روح المسؤولية في تنظيم وتأطير المشجعين، فضلا عن احترام ضوابط المحافظة على النظام في نجاح الديربي البيضاوي، الأمر الذي يعود بالنفع ليس فقط على مدينة الدار البيضاء، ولكن على صورة الناديين على الساحة الرياضية الدولية. ومن جهتها تعمل خلية الأمن الرياضي التابعة لولاية الأمن على عقد لقاءات تحضيرية مع ممثلي جمعيات المشجعين وأعضاء التراس الفريقين، فضلا عن معالجة جانب مهم وحيوي من التنسيق يشمل مصالح القيادة الجهوية للوقاية المدنية، وذلك من أجل وضع مخطط لتدبير الطوارئ وإخلاء الملعب في حالة الاستعجال.

اجتماع ميداني لوالي أمن الدار البيضاء مع المسؤولين الأمنيين قبل مباراة الديربي

© 2020 DGSN

وهنا لابد من الإشارة إلى تفصيل آخر يخضع للتنسيق المسبق مع فصائل المشجعين، ويتعلق بما يعرف في عالم التشجيع بـ«التيفو»، الذي يشكل حلقة أساسية من طقوس المشجعين وله أهمية كبيرة بالنسبة لهم، حيث تقوم لجنة محلية بالتنسيق في حدود الإمكان مع فصائل المشجعين وتبدي رأيها في محتوى «التيفو»، قبل أن يتم رفعه في مدرجات المجمع الرياضي، وذلك انطلاقا من روح التعاون والتواصل الإيجابي بين جميع الأطراف والحفاظ على الطابع الرياضي الفرجوي لهذا اللقاء الكروي.

وفي المجمل، تبقى هذه الاجتماعات حيوية وضرورية لخلق روابط الثقة بين الشرطة والأندية والألتراس، وذلك لتجنب كافة مخاطر الاحتكاكات أو المواجهات التي يمكن أن تنشب في الأحياء التي ينحدر منها مناصرو الأندية الرياضية.

يوم مباراة الديربي:

في الساعات الأولى من صباح اليوم المقرر لإجراء المقابلة، تكون البداية باجتماع عام للقوات العمومية، تشارك فيه إلى جانب وحدات الأمن الوطني جميع القوات المشاركة في هذا العمل النظامي، خصوصا من جانب فيلق التدخل السريع التابع للقوات المسلحة الملكية وعناصر القوات المساعدة، هذه الأخيرة التي تقوم بمهام حيوية وحاسمة في تنظيم مباراة الديربي، بحيث يبقى الهدف من تنظيم هذا اللقاء توجيه التعليمات النهائية من أجل تفادي أي حدث أو سلوك سلبي يمكن أن يؤثر على حسن سير المقابلة.

وفي المقابل، يحرص رؤساء فرق الشرطة القضائية والاستعلامات العامة والخلية الرياضية على تفعيل آليات تنسيق ميداني محكم، تهدف إلى استباق أي من الشوائب الأمنية وشرارات العنف التي من شأنها أن تمس بالطابع الرياضي والفرجوي لمقابلة الديربي.

وساعات قليلة قبل بدء المباراة، يتم توزيع القوات والفرق الأمنية بشكل دقيق ووفق وضعيات مدروسة، وتشمل هذه القوات عادة مصالح الهيئة الحضرية، وفرق السير والجولان، والشرطة القضائية، والاستعلامات العامة، ووحدات الأبحاث والتدخلات، وفرق كلاب الشرطة المدربة، ووحدات الخيالة وبطبيعة الحال وحدات المحافظة على النظام ومكافحة الشغب.

كما تلي هذه العملية تمركز القوات العمومية داخل وخارج مدرجات الملعب بشكل متوازن، حيث يتم تأمين كل واحد من مداخل الملعب وتأمين أسفل وأعلى المدرجات بشكل متوازن، ينضاف إلى كل هذا، ترتيبات موازية عبارة عن سدود توجيه وفرز للمشجعين بمختلف المحاور الطرقية المؤدية للملعب، تهدف إلى الفصل بين مناصري الفريقين وتفادي لقائهم أولا، ثم ضمان ولوج منطقة الملعب بشكل حصري من قبل المشجعين الذين يتوفرون على تذاكر خاصة بالمقابلة بالإضافة إلى القاصرين المرافقين فقط من قبل راشدين، وذلك قبل الوصول إلى البوابات الخارجية للملعب حيث تسهر عناصر للشرطة مكونة من شرطيين وشرطيات على تنفيذ عمليات الجس الوقائي والتفتيش لتفادي إدخال المواد المحظورة التي يمكن أن تشكل خطرا على المواطنين.

وعلى طول فترات المقابلة، يتم العمل على إجراء تقييم آني لتطور الوضعية الأمنية، يرتكز على تحليل المعطيات التي يتم تجميعها واستغلالها في اتخاذ القرارات الضرورية. بحيث غالبا ما يتم تغيير هندسة الترتيبات الأمنية وتكييفها بناء على توافر معطيات جديدة ومستجدات ميدانية، وهي كلها عوامل مجمعة تقتضي من القيادة الأمنية أن تجمع بين اليقظة والانتباه والملاحظة الدقيقة لكافة جوانب البروتوكول الأمني، فضلا عن ضرورة التقاط أي تحرك أو تصرف يمكن أن يشكل مصدر تشويش أو مساس بالنظام العام، والعمل فورا على تحديد المتورطين فيه وعزلهم عن باقي المجموعات. ولهذا الغرض، يتم تنصيب قاعة قيادة وتنسيق ميدانية تدير شبكة مواصلات لاسلكية مستقلة خاصة بتأمين مباراة الديربي، وأخرى متصلة بالقاعة الولائية للقيادة والتنسيق التي تدير العمليات على مستوى مدينة الدار البيضاء.

وفي نفس السياق، يتم خلال هذا العمل النظامي استغلال مجموعة من التكنولوجيات الحديثة في العمل الأمني، والتي من بينها

تأمين الديربي.. مهمة مشتركة بين عناصر الأمن الوطني وعناصر القوات العمومية

استغلال مجموعة كاميرات المراقبة الأمنية المنصبة بمختلف جوانب مركب محمد الخامس، فضلا عن استعمال منظومة متكاملة من كاميرات المراقبة المحمولة على متن سيارات تابعة للأمن الوطني وأخرى يحملها رجال الشرطة، يتم دعمها على المستوى الميداني من قبل فريق متعدد الاختصاصات يتوفر على وسائل وخبرات تقنية متطورة لكشف المتفجرات والأجسام المشبوهة، تستعمل أولا في تطهير كافة مرافق المركب الرياضي من الناحية الأمنية، أي إجراء مسح شامل ومسبق لها وضمان عدم تخزين أي مواد يمكن أن تشكل مصدر خطر على المواطنين.

ومن بين المهام الفرعية التي تضطلع بها مصالح الأمن الوطني خلال مقابلة الديربي، شأنها شأن باقي المباريات الدولية وتلك المصنفة في خانة البطولة الوطنية الاحترافية، مهمة تأمين وحماية اللاعبين والحكام والطاقم التقني للفريقين، وذلك عبر خفرهم انطلاقا من نقطة الانطلاقة التي تكون عادة مكان الإقامة إلى غاية الأماكن المخصصة لهم بالملعب، وذلك عبر ممر معد سابقا، يخضع لحراسة أمنية وحماية مشددة.

كما تعمل مصالح الأمن الوطني على توجيه توصيات إلى الشركة المكلفة بتدبير المركب الرياضي محمد الخامس، خصوصا فيما يتعلق بتهيئة المبنى، وذلك من أجل استباق تواجد أية تجهيزات أو منقولات قد تعرض سلامة المتفرجين واللاعبين للخطر على حد سواء، أو قد تعيق إجراءات الإخلاء أو تدخل القوات العمومية في حالة وجود مشكلة ما. وهي التوصيات التي سبق وأن مكنت من تركيب اثني عشر جسراً للإخلاء على مستوى كافة جوانب المجمع الرياضي محمد الخامس بمدينة الدار البيضاء.

وعادة ما تستمر الترتيبات الأمنية طوال فترة المقابلة، وفور انتهائها يتم الشروع في تنفيذ إجراءات التفكك النهائي، بحيث يتم خلالها مراعاة تفادي الاصطدام بين مشجعي الفريقين، أولا بإخراج الفصيل الذي خسر فريقه المقابلة ثم الفصيل المقابل لاحقا، مع مواكبتهما على طول مسارات المغادرة، هذه الأخيرة التي تخضع لتغطية أمنية متكاملة يشارك فيها لوحدها عادة أكثر من 6000 عنصر أمن من مختلف الأجهزة والوحدات الأمنية.

وبالموازاة مع ذلك، يتم تأمين ترتيبات أمنية مكثفة على مستوى محطات القطارات والمحطات الطرقية وتلك الخاصة بحافلات النقل الحضري والترامواي، كما يتم التنسيق مع السلطات المحلية الترابية، كل هذا من أجل تأمين وسائل نقل كافية لنقل كافة المشجعين لأماكن سكنهم، حيث يبقى الهاجس الأكبر لدى مصالح الأمن الوطني في هذه المرحلة من التنظيم هو تفادي الاصطدام بين فصائل المشجعين، وما يمكن أن ينتج عنه من عواقب وخيمة على أمن المواطنين وسلامة ممتلكاتهم.

وتبقى نقطة مهمة أخيرة، تتعلق بضرورة الاهتمام بشكل خاص بتأمين البنيات التحتية الحساسة والمصالح الأجنبية خلال يوم الديربي البيضاوي، خصوصا في الحالات التي يتصادف فيها الديربي البيضاوي مع تنظيم أنشطة أخرى اجتماعية أو ترفيهية بالمدينة.

التقييم:

وفي ختام هذا العمل النظامي، يتم عادة عقد اجتماع للتقييم الشامل، يجمع كافة المسؤولين الأمنيين المحليين، يخصص لعرض الصور والتسجيلات التي تم توثيقها خلال المباراة، في مناسبة لمناقشة أوجه القصور والاختلالات التي تم تسجيلها، فضلا عن رصد الأخطاء التي يمكن تفاديها لاحقا. بحثا عن النجاح في هذا الحدث الذي تتجند له كافة الطاقات الأمنية بولاية أمن الدار البيضاء.

يتم خلال هذا العمل النظامي استغلال الوسائل التكنولوجية من قبل منظومة كاميرات المراقبة الأمنية المنصبة بمختلف جوانب مركب محمد الخامس، فضلا عن استعمال مجموعة من كاميرات المراقبة المحمولة على متن سيارات تابعة للأمن الوطني، يتم دعمها على المستوى الميداني من قبل فريق متعدد الاختصاصات يتوفر على وسائل وخبرات تقنية متطورة.

حبه وشغفه بمجال المحافظة على النظام جعل منه قائدا محترفا. فقد أمضى مساره المهني ضمن المجموعات الأمنية المشكلة "*les unités constituées*". فمباشرة بعد نهاية فترة التدريب الخاصة بضباط الأمن، تم تعيينه في عام 2002 ضمن المجموعة المتنقلة للتدخل *Compagnie mobile d'intervention CMI* بمدينة الدار البيضاء، حتى سنة 2005، لينضم إلى المجموعة المتنقلة للتدخل *Groupe mobile d'intervention GIR* في صيغتها الجديدة بنفس المدينة.

وبعد مراكمته لإحدى عشرة سنة من التجربة المهنية، تم تعيينه قائدا للمجموعة المكلفة بتأمين المواقع الحساسة. وفي عام 2019 تقلد منصب قائد للفرقة الخاصة لمكافحة الشغب بالمجموعة المتنقلة للمحافظة على النظام بمدينة الدار البيضاء. وهي المسؤوليات التي تولاها بالنظر إلى الخبرة الواسعة التي راكمها في مجال المحافظة على النظام، إذ يجيد هذا المسؤول الامني فن القيادة والتواصل وضبط النفس، ويتميز بقربه من عناصر مجموعته وجاهزيته الدائمة لأداء المهام الموكولة له. وهو أيضا قائد غير ميال لاستخدام القوة بل يفضل التواصل والتفاوض كمبدأ لا يتوقف عن ترسيخه في أذهان عناصر مجموعته. كلها صفات أكسبته القدرة على احتواء وتدبير العديد من المواقف الصعبة، على أقل تقدير، دون اللجوء إلى القوة.

قائد الأمن رشيد غشتول
قائد الفرقة الخاصة لمكافحة الشغب بولاية أمن الدار البيضاء

الديربي.. تجربة مهنية مميزة

بمجرد الإعلان عن موعد الديربي، يقوم والي الأمن بتوجيه الدعوة إلى عقد اجتماع عمل يقدم خلاله التوجيهات الاستراتيجية والتعليمات الواجب تتبعها خلال هذا الحدث الكروي. وهي التوجيهات التي تتم بلورتها عبر بروتوكول أمني يتم الاستعانة بها في الميدان، ومن هذا المنطلق يصوغ قادة المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام بطاقة تقنية خاصة بالمقابلة، تحدد أدق التفاصيل ومهام وأدوار كل متدخل وكذا الدعم والتعزيزات التي يمكن الاستناد عليها بالتنسيق مع قسم وحدات المحافظة على النظام على مستوى مديرية الأمن العمومي.

وعلى أرض الواقع، تتمركز مجموعات حفظ النظام في الخطوط الأمامية ويسند لها فعليا دور حاسم في إدارة المباراة. حيث يتوجب دراسة كل خطوة بسلاسة، قبل أن يتم توزيع القوات على مختلف المناطق المحددة، بناءً على عدد من المعايير مثل مسار الأندية في البطولة الوطنية، وكذا سلوكيات المشجعين. أما بالنسبة للإمكانيات اللوجستية، يتم خلال الأعمال النظامية تعيين مسؤول عن المعدات يكون على اتصال دائم بالمصالح المركزية بالمديرية العامة للأمن الوطني، ويعنى هذا المسؤول أيضا بإيواء قوات الدعم وتوفير كافة مستلزماتها. أما بالنسبة للجانب التقني، فيعنى بهذه المهمة مسؤول عن مصلحة المحافظة على النظام على المستويين الداخلي والخارجي.

وفي الختام، يجب التأكيد على أننا نعمل بروح الفريق ونتدخل كفريق واحد. حيث نعطي الأولوية للتواصل في عملنا، مع احترام القوانين والضوابط الخاصة بحقوق الإنسان. بل إن تواجدنا بالملعب هو لضمان الاستمتاع بكرة القدم ولضمان سلامة المشجعين واللاعبين وحمايتهم من أعمال الشغب.

© 2020 DGSN

بعض التشكيلات الأمنية المشاركة في تأمين لقاء الديربي

© 2020 DGSN

© 2020 DGSN

© 2020 DGSN

© 2020 DGSN

ما هي المواصفات الحالية للأشخاص مثيري الشغب، وكيف يمكن تفسير هذا السلوك انطلاقا من خبرتكم الميدانية؟

خلال السنوات بين 1986 حتى نهاية التسعينيات من القرن المنصرم، تميز مشجعو كرة القدم بالسلمية، وكان مفهوم العنف غير متداول بينهم بشكل نهائي. وهنا أتذكر أنه في بعض الأحيان كانت الجماهير تسير لأميال من أجل متابعة أنشطة رياضية، دون أية خلفيات أو نوايا عنيفة. وفي المقابل، أعتقد أن إهمال الأجهزة المسيرة للفرق والأندية لمهتمهم في تأطير مجموعات المشجعين كانت سببا رئيسيا في تنامي موجات العنف الرياضي وظهور ما يعرف حاليا بموجة «الالتراس» المغربية، وهي الظواهر التي ساهمت بشكل كبير في تسجيل أحداث عنف مؤسفة خلال مجموعة من التظاهرات الرياضية خلال السنوات الأخيرة، ليس فقط في مجال كرة القدم، بل في مجموعة من التخصصات الرياضية التي ظلت على مدار العقود بعيدة عن التعصب الرياضي.

كما أؤكد لكم أن بعض أساليب التشجيع الحديثة التي تم استيرادها من تجارب أجنبية، وما تحمله من تحريض على العنف، تبقى دخيلة على ثقافتنا ومجتمعنا ومرفوضة من قبل فئات واسعة من المشجعين، بحيث أصبحنا نعيش اليوم تداول الشتائم المهينة على الجدران وفي التسجيلات الصوتية والبصرية، فضلا عن النزوح إلى ممارسات تنطوي على حمولة عنيفة، خصوصا تدمير التيفو وغيرها من الأعمال التي تفرز ردود فعل العنف، والتي تتحول عادة إلى أعمال شغب خطيرة تمس بالأمن والنظام العامين.

وفي المقابل، لعب جزء من المعالجة الإعلامية دورا في نشر العنف وتداول أبجديات رسائل الكراهية التي تخرج تمامًا عن الإطار الرياضي، بل لدى بعضها دلالات سياسية أكثر منها رياضية. وهو الدمج الذي يولد العنف ويدمر الرياضة وكذلك سمعة الأندية وشهرتها ويصعب من مهمة الأجهزة الأمنية التي تحشد موارد كبيرة لمنع ومكافحة أعمال الشغب وحماية الناس والممتلكات.

خلال مساركم على رأس ولاية أمن الدار البيضاء، ما هي أكثر اللحظات التي حفرت بذاكرتكم؟

يجب التأكيد على أن لكل مقابلة ديربي خصوصياتها الأصيلة التي تجعل التحضيرات لها استثنائية ولا تشبه أية نسخة سابقة من هذا الحفل الكروي الوطني، ولكن هذا لا يمنع من حدوث اختلالات لأسباب أو لأخرى، تترك لا محالة تأثيرا سلبيا بشكل شخصي على القيادة الأمنية، بل على كافة الفريق الأمني الذي يتجند لضمان نجاح الحدث الكروي ككل.

ومن هذا المنظور، يبقى الحدث الذي ترك بصمته في ذاكرتي بشكل محزن هو وفاة اثنين من مشجعي فريق الرجاء الرياضي البيضاوي خلال سنة 2017 بالمركب الرياضي محمد الخامس، بالإضافة إلى الأثر السلبي الذي تركته على مدار السنين حوادث إصابة موظفي الشرطة أثناء تدخلاتهم للمحافظة على النظام خلال الأعمال النظامية عموما ومباريات الدربي بشكل خاص.

ما هي رسالتكم للجمهور ومجموعات الألتراس؟

أريد أن أؤكد أن الرياضة متعة خالصة ويجب أن تظل كذلك. وأنا أدعو من موقعي هذا، جميع الأطراف، إلى نبذ العنف، كما أتمنى من الجمعيات الرياضية والأندية أن تتحمل مسؤوليتها الكاملة في التوعية والتأطير. ومن جهتها، فإن المديرية العامة للأمن الوطني، وبدافع من روح المسؤولية، تعمل على التواصل الدائم مع كافة الفعاليات الرياضية ومجموعات الألتراس وجمعيات المشجعين، وذلك من أجل تعريفهم بمهام الشرطة التي يبقى مناط تواجدها بالملاعب الرياضية ضمان أمن المواطنين وسلامة الممتلكات وتوفير الظروف الملائمة للاحتفاليات الرياضية.

كما أؤكد لكم أن اللجوء إلى استعمال القوة العمومية لا يتم إلا خلال حالات نادرة، حيث نفضل التواصل الإيجابي، حرصا على المحافظة على صورة إيجابية لكرة القدم الوطنية والفرق الوطنية التي تمثل المغرب في المحافل الدولية.

حفظ النظام..
وظيفة الكبار وأحلام الصغار

من يجزم بأن المحافظة على النظام هي وظيفة الكبار فقط، يكفيه أن يلقي نظرة عابرة على تسجيل منشور على وسائط الاتصال الجماهيري ودعامات الإعلام البديل، حيث تظهر فيه ثلاثة فتيات يافعات، ينحدرن من مدينة تيكيوين بضواحي أكادير، وجدائل ظفيرتهن السوداء تصدح بياضا في جبين الطفولة الحالم بمستقبل أرحب، وتسدل عليهن جمالا بحجم صفاء قلوب الصغار.

من قال بأن الحقيقة تخرج من أفواه الطفولة كان صادقا وممعنا في الصدق.

فالفتيات الثلاث فاطمة الزهراء ورحمة الله وهبة الله دشن أول يوم لهن في الدراسة بلباس شبيه بالزي النظامي للشرطة، وأصررن على الذهاب إلى مكان التحصيل رغم مخاطر الجائحة التي تعصف بالعالم في هذا الظرف العصيب. لم يخطر ببال والدتهن، التي تسعى من أجل تمكينهم من العيش الكريم، بأن أحلامهن الصغيرة بالاشتغال في مهنة الشرطة، وتجسيد ذلك بارتداء ملابس مقتبسة من الزي النظامي الرسمي، سوف تسترعي انتباه الصحافيين الذين التقوا بهن بالصدفة وأجروا معهن حوارات عفوية، عبرن فيها عن أحلامهن الغضة بالالتحاق بصفوف الشرطة، وخصوصا بوحدات حفظ النظام التي تغري أزياؤها الشرفية والنظامية الصغير والكبير.

لقد طاف مقطع الفتيات الصغيرات العالم الافتراضي في وقت وجيز، وتردد صداه في مختلف المنتديات الافتراضية! فأن يحلم صغير بأن يغدو شرطيا في المستقبل ليس بالشيء الغريب أو غير المتوقع، لأن الشرطة هي تجسيد ورديف للخير المتمثل

في تطبيق القانون، لكن أن تحلم ثلاثة فتيات تتراوح أعمارهن بين سبع وتسع سنوات بأن يضطلعن بمهمة المحافظة على النظام، وصون الممتلكات، وارتداء زي الأمن الوطني فذاك شيء جديد لم يألفه متتبعو ورواد المنصات التواصلية.

لقد كانت أحلام الفتيات الصغار بمثابة رسالة مباشرة، سرعان ما تلقّفها المدير العام للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني، الذي أعطى تعليماته بالاستجابة الفورية للتطلعات البسيطة لفاطمة الزهراء ورحمة الله وهبة الله، وأن يتم تخصيص ستة أزياء رسمية على مقاسهن الصغير. لكن لماذا ستة أزياء وهن ثلاثة فتيات فقط؟ لقد حرص المدير العام للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني على أن تمنح للتلميذات الصغيرات ثلاثة أزياء لضباط الأمن خاصة بفصل الصيف، وثلاثة أزياء خاصة بفصل الشتاء، مع تمكينهن من كل الإكسسوارات الوظيفية. لقد كان الوفاء أكبر من مقاس الحلم الصغير، خصوصا عندما تم تقديم هدية رمزية للفتيات الحالمات بولوج صفوف الأمن، ممثلة في ثلاث لوحات إلكترونية قالت عنها الصغيرات ببراءة الأطفال « لقد جاءت في وقتها، في وقت التحصيل والقراءة عن بعد في زمن الوباء».

ولعل العبرة المستخلصة من حلم الفتيات الصغيرات، ومن وفاء المدير العام للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني، هي أن

استقبال والي أمن أكادير لثلاث شقيقات رفقة والدتهن

قوات حفظ النظام والشرطة عموما هي بالأساس جهاز منذور لخدمة المواطن، تتقاطع فيه أحلام الصغار وتطلعات الكبار. بل إن مناط وجود الوظيفة الأمنية هو تطبيق القانون، وصون الأمن، وضمان ممتلكات المواطنات والمواطنين، وتوفير الأجواء الآمنة للتمتع بالحقوق والحريات. وهي بهذا الشكل، وبكل هذه الإيجابيات والمحاسن، لا يمكن إلا أن تكون حلما غضا لفتيات يتطلعن لارتداء جبّة الأمن لخدمة مواطنيهم والذود عن وطنهم العزيز.

لقد سعدت فاطمة الزهراء ورحمة الله وهبة الله بالتفافة المدير العام للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني، وأيقن بأن الشرطة المغربية هي قريبة في الواقع مما تعتمله أفكارهن البريئة، وقريبة أيضا من ثمتلاتهن الوجدانية، بل إن أحلامهن الجميلة تكاد تتحقق في أرض الواقع، خصوصا عندما سارع والي الأمن ومساعدوه، بتكليف من المدير العام للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني، إلى الفتيات الصغيرات حاملين تلك الهدايا الرمزية، وخصصوا لهن استقبالا حافلا، ووضعوا رهن إشارتهن كل المعدات الوظيفية التي يسعد بها الأطفال، حيث امتطين سيارات الشرطة، وقرعن أجراسها المنبهة، واعتلين الدراجات النارية الكبيرة بطلائها المميز، وغير ذلك من المعدات التي ينجلي فيها الأمن كرديف للقانون وقرين الحق.

لقد بلغت الرسالة، وكان الوفاء، وبينهما لازالت ابتهالات وتضرعات أم الفتيات الصغيرات تتردد في مسامع كل الشرطيات والشرطيين عندما رفعت أكف الضراعة إلى المولى جلت قدرته، وقالت بنبرة مغربية خالصة وبقلب ملؤه القنوت «**الله يخلف عليكم وعلى سي الحموشي**».